

اختلاف الصحابة

أسبابه وأثاره فى الفقه الإسلامى

الدكتور أبو سريع محمد عبد المصطفى

الأستاذ المساعد فى قسم

الفقه بكلية الشريعة بالرياض

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت. ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مذبول

6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

كان أمر الصحابة رضی الله عنهم شوری بينهم كما أمر الله في كتابه الكريم وكان دستورهم الأساسي هو الفقه. فقد كان روح حياتهم. و به تدبير ملكهم. وكان للفقه في زمنهم أعظم مكانة عن أي وقت جاء بعدهم. لأن الفقهاء هم أصحاب الشورى. ويدهم زمام كل أمر فقد كانوا أصحاب الفتوى والرأى . والذي علمهم بذلك هو المعلم الأول محمد صلى الله عليه وسلم. فقد أنزل الله عليه الكتاب تبياناً لكل شيء فكان عليه الصلاة والسلام يبين القرآن للناس. وكان أيضاً يفتى فيما يعرض عليه من الحوادث فكان الصحابة يسمعون منه ما نزل عليه من الوحي . لكنهم لم يكونوا في ذلك سواء. بل كان منهم المقل. ومنهم المكثر ومنهم المتوسط .

وسبب ذلك أنهم كانوا يسعون لطلب الرزق. فمنهم من لا يحضر مجلس الرسول دائماً ومنهم من كان يلازمه في معظم أوقاته

كما أنهم كانوا متفاوتين في درجة الحفظ والفهم. فمن لا يحفظ كان يروى بالمعنى . ومنهم من كان جيد الحفظ والفهم.

كذلك كان حالهم في القرآن الكريم. فقد كانوا يتفاوتون في فهمه وفي القدر الذي يحفظونه منه .

وكانت الفتوى على أساس ماورد في الكتاب أو السنة. إلا أنه كان يحصل ألا يجد المفتى نصاً في الكتاب أو السنة ليحكم فيما استجد من الحوادث. وحينئذ كان يجتهد برأيه .

ورغم ذلك فقد وقع اختلاف بين فقهاء الصحابة في استنباط الأحكام الشرعية. تبعاً لفهم كل منهم في طريقة الاستنباط.

ولقد رأيت في هذا البحث أن أذكر مجمل الأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف في طريقة الاستنباط من القرآن والسنة والرأى حتى تكون بمثابة إرشاد لمن يريد فقه الشريعة لمعرفة طرقهم في الاستنباط وإلى الموازنة بينها. وترجيح ما يظهر رجحانه من آرائهم وأفهامهم.

وقد اتفقوا على أن الأصل الذي لا يعدل عنه في التشريع ويقضى على كل ما سواه متى وجد. هو كتاب الله ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وما من مجتهد إلا بذل غاية جهده في الوصول إلى ما يدل

عليه القرآن أو السنة. أو هما معا ^(١). فإذا لم يجد عمل برأيه. وذلك حتى ترجع بالفقه إلى مصادره الأولى بعيداً عن التعصب لرأى معين ونهدف من ذلك إلى الوصول للحق من الدليل الصحيح. لنسير على ضوء هؤلاء الصحابة الكرام. حتى نقوم بالوفاء بحاجات الناس على ضوء الشريعة الصالحة لكل زمان ومكان. كما كانت وكما ستكون دائماً إن شاء الله. إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . وحتى يتسع نطاق الفقه أكثر وأكثر.

وقد حددنا منهجنا في هذا المقال في تمهيد وخمسة مباحث . وخاتمة.

التمهيد: وفيه فكرة موجزة عن نشأة الخلاف بين الصحابة.

المبحث الأول : مميزات اختلاف الصحابة

المبحث الثاني : اختلاف الصحابة في فهم القرآن الكريم.

المبحث الثالث : اختلافهم في فهم السنة المطهرة.

المبحث الرابع : اختلافهم في الرأى

(١) الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت ص ٢٥٧.

المبحث الخامس : المصادر التي رجع إليها
الصحابة وأثرها في الفقه.

ولنبداً أولاً بالتمهيد ، فنقول وبالله التوفيق

تمهيد

كيف نشأ الخلاف بين الصحابة

كان أول خلاف بين الصحابة هو موت الرسول صلى الله عليه وسلم
حتى خطب فيهم أبو بكر الصديق رضى الله عنه كما هو معروف. كذلك
اختلافهم في مكان دفنه هل يدفن في مكة حيث ولد؟ أو في القدس
حيث كان مهبط الأنبياء قبله؟ أو في المدينة حيث ترعرعت الدعوة
الإسلامية فيها؟ ودخل الناس في دين أفواجا. وحيث كان محل وفاته
صلى الله عليه وسلم. وظلوا مختلفين حتى سمعوا ما روى عن أبي بكر
أن الأنبياء يدفنون حيث يموتون.

كذلك اختلفوا في الخلافة . أتكون في المهاجرين أم في الأنصار؟
ثم هل تكون في خليفة واحد أو أكثر؟ ومن يتولاها من الأصحاب؟
إلى أن احتج أبو بكر بقول الرسول صلى الله عليه وسلم «الإمامة في
قريش» فأذعنوا لذلك ورجعوا إلى الحق طائعين. وكان الأنصار يريدون
الحكم. فلما أقنعهم أبو بكر. قالوا منا أمير ومنكم أمير. فلما احتج
بالحديث السابق اقتنعوا. من هذا بدأ الفقه ثم ازدهر بعد ذلك. وكانت

الخلافاً هذه هي سبب هذا الازدهار لتكوينها الملكة الفقهية بعد ذلك
لدى الفقهاء كما سنوضح ذلك فيما سنذكره إن شاء الله. ولنبدأ بالمبحث
الأول.

المبحث التمهيدي

مصادر الفقه الإسلامي

أولاً فى عصر النبوة

كانت دعامة التشريع فى العصر النبوى تعتمد على الوحي المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا غير. وكانت سلطة التشريع له وحده. ولم تكن لأحد سواه ، فكان المسلمون إذا عرض لهم أمر يقتضى بيان الحكم رجعوا إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ليفتيهم فيه، أحياناً بالقرآن ينزل به الوحي عليه من عند ربه. وأحياناً بالسنة منه قولاً أو عملاً أو تقريراً. ولم تكن فتواه صلى الله عليه وسلم فى بيان الأحكام تخرج عن دائرة الوحي لقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى) وقوله سبحانه (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم). وقوله عز وجل (ثم إن علينا بيانه)، وبذلك يتبين أن سنته صلى الله عليه وسلم هى من الوحي المنزل عليه من عند ربه، غير أنها لا تتلى كما يتلى القرآن. ولهذا تسمى بالوحي غير المتلوة، وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قد اجتهد فى بعض الحوادث. كما فى إذنه للمعتذرين عن الجهاد من المنافقين أن يتخلفوا عن غزوة تبوك.

كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أذن للصحابه فى الاجتهاد وأقرهم عليه. فقد روى أنه وافق أبا بكر رضى الله عنه على قبول

ثانياً مصادر الفقه الإسلامى فى عصر الصحابة

بعد أن انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى. وانقطع الوحي. كانت الصحابة إذا عرض لهم حادث يستدعى بيان حكم بحثوا عن حكمه فى كتاب الله تعالى . ثم فى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم . فإن وجدوه فيهما أو أحدهما عملوا به.

وقد يسأل بعضهم بعضاً عن السنة إذا لم يكن للسائل علم بها . فقد روى أن الجدة جاءت إلى أبى بكر تسأله ميراثها فتوقف حيث لم يجده فى كتاب الله ولا فيما يعلمه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم سألت الصحابة . هل يضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لها بشئ؟ فشهد المغيرة ومحمد بن سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس فقضى لها به أبو بكر ، وإذا لم يجدوا الحكم فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله جمع الخليفة رؤوس الناس وخيارهم . فاستشارهم ... فإن اجتمع رأيهم على حكم عملوا به . كما حدث ذلك حين رأى عمر جمع القرآن فى مصحف واحد خوفاً عليه من الضياع لكثرة موت الحفاظ . فراجع أبا بكر فى ذلك ولم يزل حتى اقتنع برأى عمر فأنفذه أبو بكر بعلم الصحابة وإجماعهم عليه.

الفداء من أسرى بدر. وحكم سعد بن معاذ فى بنى قريظة. ثم قال له «لقد حكمت فيهم بحكم الله» وغير ذلك من الحوادث. ويعتبر اجتهاده صلى الله عليه وسلم واجتهاد أصحابه فى عصره داخلاً فى المصدر الأصلى وهو الوحي. إذ أن هذا الاجتهاد لابد أن ينزل الوحي بشأنه فيقر منه ما كان صواباً. كما فى تحكيم سعد فى بنى قريظة. أو يرشد إلى وجه الخطأ فيه إن كان غير ذلك. كما فى إذنه للمعتذرين أن يتخلفوا عن تبوك. حيث نزل قوله تعالى (عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذى صدقوا وتعلم الكاذبين). وكما فى قبول الفداء من أسرى بدر. حيث نزل قوله تعالى (ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض ...) وبذلك يظهر جلياً أن مصدر التشريع فى العصر النبوى لم يكن إلا الوحي بقسميه : المتلو وهو القرآن الكريم، وغير المتلو وهو السنة المطهرة.

وإن اختلفت وجهة النظر بينهم في الحكم تخير الخليفة للعمل أقربها إلى تحقيق المصلحة في نظره فقضى به. دون أن يعتبر ذلك مانعاً من الرجوع عنه فيما بعد. إذا ما اطمأنت النفس إلى غيره في حادثة أخرى. كما حدث في المسألة المشتركة. وهي التي اجتمع فيها زوج وأم وإخوة لأم وإخوة أشقاء. فقد قضى فيها عمر في أول الأمر بثلاث التركة للإخوة من الأم. ولم يورث الإخوة الأشقاء شيئاً. لأنهم عصبة لا يورثون إلا بعد استيفاء أصحاب الفروض. ثم رجع بعد ذلك إلى تشريك الإخوة الأشقاء مع الأخوة للأم في الثلث على اعتبار أنهم جميعاً إخوة من الأم. وقال: «ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى»، ومن ثم يتبين أن مصادر الفقه في عصر الصحابة كانت هي الكتاب الكريم والسنة النبوية والإجماع والرأى.

إلا أن الرأى عندهم كان بمعنى ما يراه القلب ويطمئن إليه. بعد الفكر والتأمل. وطلب معرفة الصواب فيما تعارضت فيه الأدلة. أو لم يوجد فيه نص. وبذلك يشمل الرأى عندهم الاجتهاد في فهم دلالة النصوص عند تعارضها أو خفائها. كما يشمل القياس والاستحسان وسد الدرائع والمصالح المرسلّة وغير ذلك من كل ما صار فيما بعد قاعدة من القواعد عند الأئمة المجتهدين. سواء كان مما اتفقوا عليه منها أو اختلفوا فيه.

ثم استمرت قواعدهم هذه في التشريع تتوارث عنهم حتى وصلت إلى أئمة المذاهب المعروفة، حيث لم يخرج إمام من أئمة المسلمين في اجتهاده عن دائرتها. وإنما كان كل ما اختلفوا فيه هو الأخذ ببعضها دون البعض تبعاً لما أثبتته الدليل منها أو نفاه. في نظر كل مجتهد. ولنبدأ أولاً بذكر مميزات اختلاف الصحابة :

المبحث الأول

مميزات اختلاف الصحابة

مميزات اختلاف الصحابة

إن الاختلاف قد وقع بين الصحابة نتيجة لاجتهادهم فيما لا دليل عليه من كتاب أو سنة. وقد علم الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه كيفية الاستنباط. والاجتهاد فيما ليس فيه نص فساروا على طريقته واتبعوا منهجه.

ورغم الاختلاف في اجتهاد الصحابة إلا أن له مميزات أهمها مايلي:

١- إقتصارهم على الواقع :

فقد كانوا لا يفرضون المسائل قبل وقوعها. ولا يضعون الإجابات قبل سؤالهم. كما فعل من جاء بعدهم. فإذا سئلوا عن شيء قالوا : هل وقع؟ فإذا وقع اجتهدوا للإجابة عنه. وإذا لم يقع لم يجيبوا عنه. ويقولوا . دعوه حتى يقع ثم نجيبكم . لأنهم كانوا يكرهون الرأي الافتراضى. ويتمسكون بالرأى الواقعى. لأن القرآن نهى عن كثرة السؤال. قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم).^(١)

(١) سورة المائدة : الآية ١٠١.

والرسول صلى الله عليه وسلم قال : إياكم وكثرة السؤال فإنما àهلك الذين من قبلكم كثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم. فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه. وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم.

فكان الصحابة يكرهون السؤال عما لا يقع. بل ويذمون من يسأل عنه. حتى قال عمر: لا يحل لأحد أن يسأل عما لم يكن. إن الله تبارك وتعالى قد قضى فيما هو كائن^(١).

٢- قلة المأثور عنهم :

كان الصحابة رضوان الله عليهم يتورعون عن الفتيا. ويميل بعضهم على بعض خشية الخطأ والزلل. ويتمنى كل منهم أن أخاه يكفيه عن الفتيا. فقد روى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى أنه قال : « أذكرت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كان منهم محدث إلا ود أن أخاه قد كفاه الحديث. ولا مفت إلا ود أخاه قد كفاه الفتيا ». ولم يكن ذلك عن عجز أو قلة فهم. وإنما هو التورع والاحتياط. ولهذا قال ابن عباس : « إن من أفتى الناس فى كل ما يسألونه عنه لمجنون »^(٢).

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ج ٢ ص ١٧٢.

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٢.

٣- حرية الاجتهاد عند الصحابة :

كان كل منهم يجتهد فيما يرى أنه الحق. وكانوا يحترمون آراء بعضهم عند الاختلاف في الرأي. فقد اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في نصيب الأم من تركة فيها زوج وأب وأم. أو زوجة وأب وأم. فقال ابن عباس : " لها ثلث المال". وقال زيد بن ثابت: " لها ثلث الباقي" فقال ابن عباس : أفي كتاب الله ثلث الباقي؟ فقال زيد : "إنما أقول برأى وتقول برأىك". ولم ينقض أحدهما رأى الآخر^(١).

٤- تورع نسبة الرأي إلى الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام :

كان الصحابة يتورعون عن نسبة الرأي إلى الله تعالى أو إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . بل ينسبونها إلى أنفسهم. وكان أحدهم يقول: هذا ما رأى فلان. فإن يكن صواباً فمن الله. وإن يكن خطأ فمنه ومن الشيطان. والله ورسوله بريئان.

وكان أبو بكر إذا نزلت به قضية ولم يجد لها في كتاب الله أصلاً. ولا من السنة أثراً اجتهد برأيه، ثم قال: هذا رأى فإن يكن صواباً فمن

(١) جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٧٢

الله. وإن يكن خطأ فمضى وأستغفر الله.

والحاصل أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يعتمدون في اجتهاداتهم على ملكتهم التشريعية التي تكونت لهم من مشافهة الرسول صلى الله عليه وسلم ومشاهدتهم لفضائله واجتهاده ووقوفهم على أسرار التشريع ومبادئه العامة. وأصوله الجامعة. ولذا كان اجتهادهم فيما ليس فيه دليل من قرآن أو سنة فسيح المجال متسعاً لجميع حاجات ومصالح الناس^(١).

٥- كيف اجتهد الصحابة ؟

لقد كانت الأحكام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تتلقى منه بما يوحى إليه من القرآن. وبينيه بقوله أو فعله بخطاب شفاهى لا يحتاج إلى نقل ولا إلى نظر وقياس، وبعد الرسول صلى الله عليه وسلم تعذر الخطاب الشفاهى. وحفظ القرآن بالتواتر.

وأما السنة فأجمع الصحابة رضى الله عنهم على وجود العمل بما يصل إلينا منها قولاً أو فعلاً لنقل الصحيح الذى يغلب على الظن صدقه. وتيقنت دلالة الشرع فى الكتاب والسنة بهذا الاعتبار. ثم ينزل

(١) أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ على الخفيف ص ٢١٥.

الإجماع منزلتهما. لإجماع الصحابة على التكبير على مخالفيهم. ولا يكون ذلك إلا عند مستند. لأن مثلهم لا يتفقون من غير دليل ثابت مع شهادة الأدلة بعصمة الجماعة. فصار الإجماع دليلاً ثابتاً فى الشرعيات.

ثم نظرنا فى طريق استدلال الصحابة والسلف بالكتاب والسنة فإذا هم يقيسون الأشباه بالأشباه منها. ويناطرون الأمثال بالأمثال بإجماع منهم وتسليم بعضهم لبعض فى ذلك. فإن كثيراً من الوقائع بعده صلى الله عليه وسلم لم تندرج فى النصوص الثابتة فقاسوها بما ثبت. وألحقوها بما نص عليه بشروط فى ذلك الإلحاق تصحيح تلك المساواة بين الشئيين أو المثليين. حتى يغلب على الظن أن حكم الله فيهما واحد. وصار ذلك دليلاً شرعياً بإجماعهم عليه وهو القياس^(١).

ومن ذلك نرى أن الصحابة كانوا يفتون ويقضون ويستنبطون أحكام الحوادث التى كانت تقع فى عهدهم. وكان منهجهم فى هذا آيات الأحكام وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم. والاجتهاد بالرأى استناداً إلى مبادئ التشريع الخفيف.

(١) مقدمة ابن خلدون ج ١ ص ٣٧٩.

فقد كانوا ينظرون فى القرآن الكريم أولاً. فإن وجدوا الحكم فيه قالوا به. وإذا لم يجدوا به ما يفتون به رجعوا إلى السنة. فإن وجدوا فيها قالوا بها. وإذا لم يجدوا اجتهدوا. وذلك بعد علمهم بالعام والخاص والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ. وأسباب النزول. وأحكام الحوادث المتشابهة. فإذا اتفقوا على الحكم كان إجماعاً. ويكون هذا الإجماع فى قوة النص. وذلك مثل اتفاقهم على كتابة المصحف الشريف واتفاقهم كذلك على قتال مانعى الزكاة. وغير ذلك...

وهذا هو الإجماع وقد دل عليه حديث على كرم الله وجهه حين سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأمر ينزل بالناس. ولم ينزل فيه قرآن. ولم تمض به سنة.. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أجمعوا له العالمين» أو قال العابدين من المؤمنين. فاجعلوه شورى بينكم ولا تقضوا فيه برأى واحد^(١). وهكذا -

واختلاف الصحابة رضى الله عنهم لم يكن عن اتباع هوى أو غرض شخصى. وإنما كان اختلافهم ناشئاً عن اختلاف وجهة نظرهم فى فهم القرآن الكريم وفى فهم السنة المطهرة وكذلك اختلافهم فى الرأى. تبعاً لاختلافهم فى درجة الذكاء. وكذلك فى استماعهم إلى الرسول صلى

(١) اعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٦٥

الله عليه وسلم. فمنهم من كان يلزم الرسول. ومنهم من لم يكن
يلزمه. كما أن الرسول عليه الصلاة والسلام علمهم الاجتهاد.
والاختلاف نشأ عن اجتهادهم في المسائل التي كانت تعرض عليهم.
كما سنوضح ذلك فيما يأتي .

المبحث الثاني

اختلاف الصحابة في فهم القرآن الكريم

اختلاف الصحابة في فهم القرآن الكريم

قلنا إن الصحابة كانوا مختلفين في مقدار الفهم والذكاء. ولهذا اختلفوا في طريقة استنباطهم للأحكام من القرآن تبعاً لاختلافهم في فهمه. كما أن من خصائص اللغة العربية اشتراك اللفظ في الوضع لمعنيين فأكثر وتردده بين المعنى الحقيقي وغيره. أو بين المعنى الحقيقي والمعنى الشرعي.

ومن خصائصها أيضاً اشتراك الجمل المركبة بين معنيين مختلفين. ومن هنا وقع الخلاف بين فقهاء الصحابة.

وترجع أسباب الاختلاف في فهم القرآن لما يأتي :

أولاً : الاختلاف الذي يرجع إلى الاشتراك في اللفظة المفردة^(١) :

ويكون ذلك بإحدى الحالات الآتية :

(١) الإسلام عقيدة وشرعة ص ٢٥٩.

١- تردد اللفظة المفردة بين معنيين حقيقيين :

وذلك مثل كلمة «قرء» الواردة فى قوله تعالى بيان عدة المطلقة إن كانت من ذوات الحيض :

« وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »^(١).

فإنها مشتركة بين الحيض والطمهر. وقد ثبت ورودها فى كلام العرب للمعنيين. ولا خلاف بين الفقهاء فى ذلك. وإنما اختلفوا فى المراد بها فى الآية. فذهب أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وغيرهم إلى أن المراد هو الحيض. وأيد ذلك أبو حنيفة ورواية عن أحمد رجحها ابن القيم. وبذلك تكون عدة المطلقة ثلاث حيضات تنتهى بانقضاء الحيضة الثالثة.

وفهم زيد بن ثابت وعائشة وابن عمر أن المراد هو الطمهر. وعليه الشافعى ومالك ورواية أخرى عن أحمد. وعلى هذا تكون عدة المطلقة ثلاثة أطهار^(٢). أى تنتهى بانقضاء الطمهر الثالث.

وقد احتج هؤلاء بأن اسم العدد «ثلاثة» جاء فى الآية مؤنثاً. وهو يدل على المعدود به مذكر. ولا يكون كذلك إلا إذا أريد به الطمهر. كما أن كلمة «قرء» إذا كانت بمعنى الحيض جمعت على أقراء. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «دعى الصلاة أيام أقرائك». أما الذى بمعنى الطمهر فإنه يجمع على قرء. وهو الوارد فى الآية فيكون هو المراد.

واحتج القائلون بأن المراد به هو الحيض بقوله صلى الله عليه وسلم «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان». فإذا كانت عدة الأمة بالحيض كانت عدة الحرة به أيضاً.

كما أن قوله تعالى :

« وَالَّذِينَ يَنْسَوْنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثُ أَشْهُرٍ وَالَّذِينَ لَمْ يَحْضُوا »^(١).

صريح فى جعل الأشهر بدلاً من الحيض فى العدة. فصار الاعتبار بالأشهر مشروطاً بعدم الحيض. فدل ذلك أن الحيض هو الأصل^(٢). فترجع لذلك هذا القول.

(١) سورة الطلاق : آية ٤

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة ص ٥٢٩.

(١) سورة البقرة : آية ٢٢٨.

(٢) زاد المعاد لابن القيم ج ٤ ص ١٨٤ ، ١٨٥.

٢- تردد اللفظة المفردة بين معنيين مختلفين :

ومن أمثلة ذلك اختلافهم فى معنى كلمة «أو» الواردة فى قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(١)

وهى الآية الواردة ضمن عقوبات المحاربين لله ولرسوله. ولفظ (أو) له معان كثيرة فى اللغة العربية منها التخيير، ومنها التفضيل، ومنها العطف وغير ذلك. ومن هنا كان الاختلاف.

فذهب جماعة إلى أن (أو) فى الآية للتخيير. وقالوا إن الأمر مخير بين هذه العقوبات. فله أن يعاقب المحارب بأى حكم من الأحكام التى أوجبه الله تعالى من القتل أو الصلب أو القطع أو النفى^(٢). وذلك حسب ما تقتضيه المصلحة.

(١) سورة المائدة : الآيتان ٣٣ ، ٣٤.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج٢ ص ٤٠٨ ، ٤٠٩.

وأفتى آخرون إلى أن (أو) للتفضيل. فعلى الإمام أن يقيم الحد على المحارب بقدر فعله. فمن أخاف السبيل وأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف. ومن أخذ المال وقتل قطعت يده ورجله من خلاف ثم صلب. ومن قتل ولم يأخذ مالا قتل. ومن أخاف السبيل ولم يأخذ مالا نفى. وأيد ذلك أبو حنيفة. إلا أنه قال . الإمام بالخيار فيمن أخذ المال وقتل. فإن شاء قطع يده ورجله وقتله وصلبه. وإن شاء لم يقطع وقتله وصلبه. ويرى أبو يوسف أن القتل يأتى على كل شئ^(١).

والراجع :

أن الحد يقام على المحارب بقدر فعله. لأنه لا يستوى من أخاف السبيل فقط بمن قتل وأخذ المال. ويمكن الجمع بين هذا الرأى وبين سابقه بأن للإمام إن رأى خطورة معينة من المحارب أن يقتله. ولو أخاف السبيل فقط.

٣- تردد اللفظة المفردة بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى:

ومن أمثلة ذلك اختلافهم فى كلمة (بناتكم) الواردة فى قوله

(١) الكشاف ج ١ ص ٦٠٩ للزمخشري.

تعالى:

«حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ»^(١) الآية .

فالبعض حمل لفظ البنت في الآية على العموم حتى يشمل البنت المتخلقة من ماء الزنا نظراً لأنها بنت بالمعنى اللغوي. ورأى أنها تحرم على من تخلقت من مائه. ويرى آخرون أن اللفظ لا يتناول بنت الزنا لأنها ليست بنتاً شرعية فلا تحرم على من تخلقت من مائه بدليل عدم توريثها. وعدم إباحة الخلوة بها. وعدم ثبوت ولايته عليها.

ومنشأ الخلاف تردد اللفظ بين المعنى اللغوي وهو المتولد من ماء الرجل مطلقاً والحقيقة الشرعية. وهي خصوص المتولد من الرجل في ظل نكاح شرعي صحيح^(٢).

ولعل المعنى الشرعي هو الراجح. لأن ماء الزنا مهدر. والمعتد هو النكاح الشرعي الصحيح. يؤيد ذلك قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : "لا يحرم الحرام الحلال وإنما يحرم ما كان بنكاح".

(١) سورة النساء : آية ٢٣.

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة ص ٥٣٢ ، ٥٣٣.

ثانياً: الاختلاف بسبب تركيب الجمل :

مثال ذلك قوله تعالى :

«لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْصُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^(١).

والإيلاء هو حلف الرجل على هجر زوجته أربعة أشهر فأكثر. وقد كان عند الجاهلية من أساليب إضرارهم بالزوجة. وكان يمتد عندهم إلى سنتين تكون المرأة فيها كالمعلقة. لاهى متزوجة ولاهى مطلقة. فعده الإسلام ورده إلى أربعة أشهر. ورتب عليه حكمه الذي يرفع عن المرأة الضرر بهذه الآية^(٢). وقد رتب الكلام فيها بكلمة الفاء. فيحتمل أن تكون للترتيب الذكري وعلى هذا فإن قوله « فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » يحتمل أن يكون مترتباً على ما قبله ترتيب الفصل على المجعل. ويحتمل أن تكون الفاء للترتيب الحقيقي. فتكون المطالبة بالفء أو الطلاق عقب مضي الأجل المضروب^(٣).

(١) سورة البقرة الآيتان ٢٢٦ ، ٢٢٧.

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة ص ٥٣٨.

(٣) تاريخ الفقه الإسلامي للشيخ السائس ص ٥٠.

وقد نشأ عن هذا اختلاف الصحابة في مدلول الآية بعد اتفاقهم على صحة انعقاد الإيباء بالأربعة أشهر إذا حددها المولى أو بأكثر منها. وكان اختلافهم في مسائل كثيرة. منها الاختلاف في عزيمة الطلاق بعد انقضاء الأجل. فذهب البعض إلى أن عزيمة الطلاق انقضاء الأربعة أشهر. وبذلك تبين الزوجة بتطبيقه. وإلى هذا ذهب ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم.

وقد روى عنهم في ذلك آثار كثيرة. منها ما روى عن ابن مسعود أنه قال : « إذا آلى من زوجته فمضت أربعة أشهر فهي مطلقة بتطبيقه بآئنة وله أن يخطبها في عدتها. ولا يخطبها غيره »^(١)

وهذا يدل على أن المولى منها تطلق بمضى الأربعة أشهر وجعلت الفية في ظلالها. فإن فاء المولى فهي زوجته. وإلا فعزيمة الطلاق انقضاء المدة. وكان دليلهم أيضاً بالآية السابقة « للذين يؤلون من نسائهم » الآية. ووجه الاستدلال بها. أنها اقتضت أحد أمرين من فئ أو طلاق لا ثالث لهما. والفئ إما هو مراد في المدة المقصور الحكم عليها. والدليل عليه قوله تعالى : « فإن فاءوا » والفاء للتعقيب

(١) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٢٤٤.

يقتضى أن يكون الفئ عقيب اليمين لأنه جعل الفئ عقب اليمين مباشرة. وإذا كان حكم الفئ مقصوراً على المدة ثم فاءت بمضيها وجب حصول الطلاق لأنه غير جائز أن يمنع الفئ والطلاق جميعاً^(١).

وقد اعتمد هؤلاء على قراءة ابن مسعود « فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم » أي فحصول الفئ مقصور على المدة دون غيرها. لأن إضافة الفية إلى المدة يدل على استحقاق الفية فيها. ومضى المدة يفوت الفئ. وإذا فاءت الفئ حصل الطلاق. وقراءة ابن مسعود تجرى مجرى خبر الواحد فينبغي العمل بها^(٢).

وذهب جمهور الصحابة إلى أن عزيمة الطلاق بعد المدة. وعلى هذا فإن المولى يتربص أربعة أشهر كما أمر الله تعالى . ولا يطالب فيهن بالفئ. فإذا مضت أربعة أشهر. ورفعت الزوجة الأمر إلى الحاكم وقفه وأمره بالفئ. فإن أبى أمره بالطلاق. ولا تطلق زوجته بمضى المدة^(٣) أي لا تطلق تلقائياً بمضى المدة. ومن القائلين بذلك عمر وعثمان وعلى وعائشة وغيرهم.

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٣٦٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٣١٨.

وقد روى عنهم فى ذلك آثار كثيرة. منها ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال فى الإيلاء : " إذا مضت أربعة أشهر فهى امرأته " (١). وما روى عن عائشة رضى الله عنها. أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئاً حتى يقف (٢).

وهذان الأثران يدلان على أن المولى يوقف بعد انقضاء المدة إذا رفع أمره إلى الحاكم. ولا يطالب بالفى. والوجوع قبل انتهائها. فإذا انتهت المدة يأمره الحاكم بالفى أو الطلاق. ويجبر على اختيار أحد الأمرين. واستدلوا على ذلك بالآية. وقالوا إن ظاهرها يدل على أن الفينة بعد أربعة أشهر للذكر الفينة بعدها بالفاء التى تقتضى التعقيب. ثم قال : « وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ». ولو وقع بمضى المدة لم يحتج إلى عزم عليه. وقوله « سميع عليم » يقتضى أن الطلاق مسموع ولا يكون المسموع إلا كلاماً (٣).

وقالوا ثانياً : إن الله تعالى خير المولى بين الفينة والطلاق. والتمييز بين أمرين لا يكون إلا فى واحدة - كالكفارات - ولو كان فى حالتين

لكان ترتيباً لا تخييراً .

أما المخالف فإنه جعل الفينة فى نفس المدة. وعزم الطلاق بانقضائها فلم يقع التخيير فى حالة واحدة (١).

ثالثاً: الاختلاف الناشئ من تعارض نصين عامين :

ومن ذلك اختلافاهم فى عدة الحامل المتوفى عنها زوجها. وهل تعدد بوضع الحمل أو بالأشهر.

ومنشأ الخلاف تعارض نصين عامين وردا فى الموضوع.

أحدهما قول الله تعالى :

« وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (٢)

وهى تشمل بعمومها المطلقة والمتوفى عنها زوجها.

والثانى قوله تعالى :

« وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » (٣).

(١) الروض النضير ج ٤ ص ٤٤٥.

(٢) سورة الطلاق : آية ٤.

(٣) سورة البقرة : آية ٢٣٤.

(١) المحلى ج ١ ص ٢٥٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المغنى ج ٧ ص ٣١٩.

وهي بعمومها تشمل المتوفى عنها زوجها الحامل وغير الحامل. فكانت الحامل المتوفى عنها زوجها يتناولها نصاب يبدو التعارض بينهما ظاهراً ومن هنا كان الاختلاف. فذهب البعض ومنهم على وابن عباس إلى العمل بمجموع الآيتين. فإن كانت حاملاً متوفى عنها لا يحصل اليقين بارتفاع عدتها إلا بآخر المدتين. أى وضع الحمل أو أربعة أشهر وعشرة أيام. فأيهما أطول فهو عدتها. لأن انقضاءها بوضع الحمل لم يكن نصاً إلا فى الطلاق. وكل من الآيتين عام من وجه وخاص من وجه آخر. فأية «وأولات الأحمال» عامة فى أولات الأحمال سواء كن متوفى عنهن أو لا. والثانية (والذين يتوفون منكم) عامة فى المتوفى عنهن سواء كن حوامل أو لا. ولا مرجح لإحداهما على الأخرى. ولا منافاة بينهما فلزم العمل بهما^(١).

وذهب جمهور الصحابة ومنهم عمر وابن مسعود إلى أن أجل كل حامل أن تضع حملها. ولو كان زوجها على سريره.

وحجتهم فى ذلك حديث أم سلمة الذى رواه الشيخان عن أبى سلمة حيث قال: "جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة جالس عنده : فقال :

(١) الروض النضير ج ٤ ص ٣٤٥، ٣٤٦.

أفتنى فى امرأة ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة. فقال ابن عباس: آخر الأجلين قلت أنا - أى أبو سلمة - قال تعالى: «وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخى - يعنى أبى سلمة - فأرسل ابن عباس غلامه - كريبا - إلى أم سلمة يسألها فقالت: « قتل زوج سبيعة الأسلمية وهى حبلت فوضعت بعد موته بليال فجاءت إلى النبى صلى الله عليه وسلم فاستأذنته أن تنكح فأذن لها فنكحت ». وفى لفظ عند مسلم أنها وضعت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة فخطبت فأنكحها الرسول صلى الله عليه وسلم »^(١).

وجه الاستدلال : أنه إما أن يكون الحديث مبيناً للمراد من قوله تعالى : « وأولات الأحمال » الآية... من أنها شاملة للمتوفى عنهن. بخلاف ما فهمه أصحاب الرأى الأول من أنها فى المطلقة. وإما أن يكون مخصصاً لعموم قوله تعالى : «والذين يتوفون منكم» الآية. على المختار من تخصيص عموم القرآن بصحيح السنة^(٢) هذا أولاً.

ثانياً: قالوا إن آية وضع الحمل متأخرة فى النزول عن الآية الأخرى فتكون ناسخة لها فى خصوص ما تناولته وهى الحامل المتوفى عنها.

(١) صحيح البخارى ج ٦ ص ١٨٣ وصحيح مسلم ج ٤ ص ٢٠١.

(٢) الروض النضير ج ٤ ص ٣٤٦.

وعلى هذا فإنها تعتد بوضع الحمل. فقد روى عن ابن مسعود في هذه المسألة حين بلغه أن علياً رضى الله عنه يقول تعتد آخر الأجلين. أنه قال: إن الآية التي في سورة النساء القصوى - أي سورة الطلاق - نزلت بعد آية سورة البقرة بكذا وكذا شهر. وروى عنه أنها نزلت بعدها بسبع سنين^(١). فكل مطلقة أو متوفى عنها زوجها تكون عدتها بوضع الحمل. وروى عن ابن مسعود أيضاً أنه قال: نسخت سورة النساء القصوى كل عدة. فوضع الحمل هو أجل كل حامل سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها^(٢).

وإذا أمعنا النظر فيما قاله ابن مسعود بالاضافة إلى حديث سبيعة الأسلمية نرى أن هذا الرأي الأخير. وهو أن المتوفى عنها زوجها إن كانت غير حامل فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام. أما لو كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل. وهو الرأي الراجح.

(١) المرجع السابق.

(٢) الروض النضير ج ٤ ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ وابن مسعود يعني بالنسخ هنا تخصيص عموم آية البقرة .

المبحث الثالث

اختلاف الصحابة

في فهم السنة المطهرة

اختلاف الرجاء في فهم السنة المطهرة

لقد كان معظم أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم يبحثون عن أرزاقهم. فإذا وجدوا أدنى فراغ فإنهم كانوا يحضرون مجلس الرسول عليه الصلاة والسلام. وكان الرسول يحدث أو يفتي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً. وهؤلاء الحاضرون يبلغون ما سمعوه أو رأوه للغائبين أو بعضهم. ثم يأتي في مجلس آخر والرسول يحدث أو يفعل الشيء ويشهده بعض من كان غائباً قبل ذلك. ويبلغ هؤلاء من أمكنهم. وبذا يكون لديهم من العلم ما ليس عند الأولين. ويكون لدى الأولين ما ليس عند غيرهم. وهكذا. وكان صلى الله عليه وسلم يستفتيه الناس في الوقائع فيفتيهم. وترفع إليه القضايا فيقضي فيها. وليس كل ما أفتى فيه أو قضى به أمام جموع المسلمين لأنه قد يكون في مسجده. وقد يكون خارج مسجده. وقد يكون في بيته حيث لا يكون معه إلا بعض أزواجه. وقد يكون في سفر أو حضر. أو في سوق أو مجتمع خاص. فلا تتقيد صدور فتاويه وأحكامه بزمان أو مكان ثم لا يشهدوا ولا يرونها إلا من سمعها من أصحابه الذين كانوا معه في صحبتته وقتئذ. وليس يصحبه في كل أوقاته كل أصحابه. بل قد يتوفر

ذلك لبعضهم دون البعض على غير اتفاق. وعلى غير نظام وهكذا توزعت السنة بين أصحابه. يحفظ منها بعضهم ما لا يحفظه الآخر. ويشهد منها بعضهم ما لا يشهده الآخر^(١).

كما أن الصحابة تفرقوا في البلاد. فيحضر بعضهم ما لا يحضره الآخر. ولذا وجد منهم للقل والمكثر. ولم يتيسر لفرد أو أفراد أن يجمعوها كلها حفظاً^(٢). هذا بالإضافة إلى أن السنة لم تكن مبدونة حينئذ بل كانت محفوظة. فكان يحفظ منها أحدهم ما لا يحفظه الآخر. فتتنوع طرقهم في الأخذ بالرواية والحفظ. وكان لذلك أكبر الأثر في الاختلاف بينهم في الاستنباط من السنة.

ومرجع الخلاف بينهم في ذلك إلى ما يأتي :

١ - عدم العلم بالحديث

إن الصحابي قد يسمع حديثاً أو حكماً في قضية أو فتوى من الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يسمعها الصحابي الآخر فيجتهد برأيه. وقد يوافق اجتهاده الحديث. وقد يخالفه ومن ذلك ما روى أن ابن

(١) الإنصاف في بيان سبب الاختلاف للدهلوي ص ٤.

(٢) تاريخ الفقه الإسلامي للشيخ السائس ص ٥٠.

مسعود رضى الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يفرض لها صداقاً. فقال لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى في ذلك. فاختلفوا عليه شهراً وأخوها فاجتهد برأيه. وقضى بأن لها مهر نساها لا وكس ولا شطط^(١) وعليها العدة ولها الميراث. فقام معقل ابن يسار^(٢) الأشجعي فشهد بأنه صلى الله عليه وسلم قضى بمثل ذلك في امرأة منهم وهى بَرَّوَج بنت واشق. ففرح بذلك ابن مسعود فرحة لم يفرح مثلاً في الإسلام. وخالفه على فلم يجعل لها صداقاً. لأن هذه الزوجة لو كانت مطلقة ما كان لها من الصداق شيء. وقال: لا نقبل قول أعرابي من أشجع - أى معقل الأشجعي - على كتاب الله. قال تعالى : « لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً »^(٣).

فعلى كرم الله وجهه يرى أن الموت كالطلاق.. ولا يأخذ بالحديث لأنه خبر واحد. وقاس الطلاق على الموت لما عرف عنه من التشدد في

(١) الوكس: النقص. الشطط: الزيادة. أى لها مهر نساها بدون زيادة ولا نقصان.

(٢) وروى أن اسمه معقل بن سنان الأشجعي كما ورد في بعض المراجع.

(٣) سورة البقرة : آية ٢٣٦.

الرواية، أما ابن مسعود فإنه لا يرى الموت كالطلاق. وتأيد رأيه برواية معقل بن يسار الأشجعي^(١). وقد يكون في المسألة حكم عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو موجود عند بعض الصحابة دون الآخر. لأن أخذهم كان يعلم ما يخفى على غيره. لأنه ليس أحد من الصحابة إلا وقد خفى عليه بعض ما قضى به الله ورسوله. والأمثلة على ذلك كثيرة منها: أن أبا بكر سئل عن ميراث الجدة فتوقف حتى سأل الناس عنها فقضى لها بالسدس. فقد روى أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس ميراثاً. فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً. وما علمت أن رسول الله ذكر لك شيئاً. ثم سأل الناس فقام المغيرة. فقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس. فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنقذه لها أبو بكر^(٢). ومن ذلك أيضاً أن عثمان كان يقول: إن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت أهلها حتى حدثته أخت أبي سعيد الخدري بقضيتها لما توفي عنها زوجها. أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها: "امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله". أي أنها تعتد في بيت زوجها المتوفى. ولما عرف عثمان ذلك

(١) أنظر سنن أبي داود ج ٢ ص ٥٨٨، ٥٨٩ وانظر أيضاً الفكر السامي في

تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي ج ١ ص ٢٦٢.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ج ١ ص ٣.

الحديث أخذ به^(١).

ومن ذلك أيضاً ما اختلف فيه الصحابة لعدم علمهم بالحديث. فقد روى أن رجلاً دخل على عمر فقال يا أمير المؤمنين. هذا زيد بن ثابت يفتي الناس في المسجد برأيه في الغسل من الجنابة، فقال عمر: على به. فجاء يزيد فلما رآه عمر قال: أي عدو نفسه... قد بلغني أنك تفتي للناس برأيك. فقال: والله ما فعلت ولكن سمعت من أعمامى حديثاً فحدثت به من أبي أيوب ومن أبي بن كعب ومن رفاعه بن رافع. فقال عمر: على برفاعة... فقال: قد كنتم تفعلون ذلك إذا أصاب أحدكم المرأة فأكسل أن يغتسل. قال: قد كنا نفعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. لم يأتنا فيه عن الله بتحريم ولم يكن فيه عن رسول الله شيء. فقال عمر: ورسول الله يعلم ذلك؟ قال: ما أدري... فأمر عمر بجمع المهاجرين والأنصار فجمعوا فشاورهم فأشار الناس ألا يغسل إلا ما كان من علي ومعاذ. فإنيهما قالا: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل. فقال عمر: هذا وأنتم أصحاب بدر قد اختلفتم فمن بعدكم أشد اختلافاً. فقال علي يا أمير المؤمنين: أنه ليس أحد أعلم بهذا من شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه.

(١) موطأ مالك شرح الزرقاني ج ٣ ص ٧٤.

فأرسل إلى حليصه فقالت : لا علم لى فأرسل إلى عائشة فقالت: " إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل". فقال : لا أسمع برجل فعل غير هذا إلا أوجعته ضرباً^(١).

وهذا يدل على أن الحديث قد لا يعلم به عدد كبير من الصحابة. بل ولا تعلم به بعض نساء الرسول صلى الله عليه وسلم، لأن جمهور الصحابة لم يعلموا بالحديث السابق ولم تعلم به حفصة وهى إحدى زوجاته صلى الله عليه وسلم. وعلمت به عائشة. وعمل عمر بمقتضاه بل إن بعض الأحاديث لم يعلم بها جمهور الصحابة، وعلم بها بعضهم. فقد غاب عنهم « الأنبياء لا يورثون وأنهم يدفنون حيث يموتون ». وقد وصل علم ذلك إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه.

فقد روى عن عائشة رضى الله عنها. أن فاطمة والعباس رضى الله عنهما أتيا أبا بكر يطلبان ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى فندق. وسهمهما فى خير. فقال لهما أبو بكر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " نحن معشر الأنبياء لا نورث. ما تركناه صدقة، وإنما يأكل آل محمد من هذا المال". قال : فهجرته فاطمة ولم

(١) اعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٦٣.

تكلمه حتى ماتت^(١). وهذا يدل على أن هذا الحديث لم يصل إلى علم أقرب الناس إلى الرسول وهما فاطمة والعباس فضلاً عن جمهور الصحابة.

إلى غير ذلك من الأمثلة التى تدل على أن الحديث قد يعلم به بعض الصحابة دون بعضهم الآخر.

٢- نسيان الحديث :

قد يصل الحديث إلى الصحابى ويثبت عنده ولكنه ينساه بعد ذلك فيحكم بخلافه حتى يذكره غيره. وهذا من أسباب الخلافات بين الصحابة فى الاستنباط من السنة. يقول ابن حزم فى هذا الشأن: وقد يحفظ الرجل الحديث ولا يحضره ذكره حتى يفتى بخلافه. وقد يعرف هذا من أسمى آيات القرآن الكريم . فقد أمر عمر وهو على المنبر ألا تزيد مهوور النساء على كذا. وذكر عدداً معيناً. فذكرته امرأة بقول الله تعالى: «وَمَا تَبْتِغِ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً»^(٢). فترك عمر قوله، وقال : «كل أحد أفقه منك يا عمر». وقال : «أصابت امرأة وأخطأ عمر».

(١) مسند الإمام أحمد ج ١ ص ٦.

(٢) سورة النساء : آية ٢٠.

وأمر برجم امرأة ولدت لستة أشهر فذكره على كرم الله وجهه بقول
الله تعالى :

« وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا » (١).

مع قوله تعالى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ » (٢)

فرجع عن رجمها (٣). ذلك لأن مدة الرضاع سنتان والباقي هو ستة
أشهر هي مدة الحمل. ويقول ابن حزم. فإذا أمكن هذا في القرآن فهو
في الحديث أمكن.

وقد سئل عمر عن الرجل يجنب في السفر فلا يجد الماء. فقال :
لا يصلى حتى يجد الماء . فقال عمار : يا أمير المؤمنين أما تذكر إذا
كنت أنا وأنت في السفر فأجتينا. فأما أنا فتمرغت في التراب. وأنت
لم تصل فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إنما يكفيك
هكذا، وضرب بيديه الأرض فمسح بهما وجهه وكفيه ». فقال عمر: اتق
الله يا عمار. فقال: إن شئت لم أحدث به. فقال بل نوليك من ذلك ما

(١) سورة الأحقاف : آية ١٥.

(٢) سورة البقرة : آية ٢٣٣.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج ٢ ص ٢٣٧.

توليت (١)

وهذا يدل على أن عمر رضى الله عنه نسي الحديث بعد أن شهد.
وقد أفتى بخلافه فذكره عمار فلم يذكر. وهو أيضاً لم يكذب عماراً
وإنما أمره أن يحدث به تحت مسئوليته (٢).

٣- عدم الثقة في الراوى .

من ذلك أن عمر رضى الله عنه رد حديث فاطمة بنت قيس في عدم
نفقة المبتوتة ولا سكنى لها. وقد كانت فاطمة شهدت عند عمر بأنها
طلقت ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لها
رسول الله نفقة ولا سكنى. فرد عمر شهادتها. وقال: « لا تترك كتاب
الله لقول امرأة لا تدرى أصدقت أم كذبت . لها النفقة والسكنى ».
ويروى الجصاص عن حماد بن أبى سلمة عن الشعبي أن فاطمة بنت
قيس طلقها زوجها طلاقاً بائناً فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال:
"لأنفقة لك ولا سكنى" فرد عمر شهادتها وقال : لسنا بتاركى آية في
كتاب الله وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول امرأة يتطرق الوهم

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ١٩٢.

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ٣٢، ٣٣.

إلى خبرها . ثم قال عمر : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لها السكنى والنفقة » ^(١) . فعمر لم يأخذ بحديث فاطمة هذا لأنه خبر وقد يتطرق إليه النسيان أو الوهم وعنده كتاب الله وسنة رسوله ينطقان بصريح العبارة بإيجاب النفقة والسكنى لها . أما الكتاب فقولہ تعالى :

« أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ » ^(٢) .

وأما السنة فما رواه عمر نفسه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لها النفقة والسكنى » .

المبحث الرابع

اختلاف الصحابة في الرأي

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٤٦٠ .

(٢) سورة الطلاق ، آية ٦ .

اختلاف الصحابة في الرأي

كان الكتاب والسنة هما المصدران الرئيسيان في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. ولم يكن الاجتهاد بالرأي مستقلاً بذاته لأن الرسول لو أقر بشئ كان سنة. ولما انتقل الرسول واتسعت الفتوحات استجدت أمور تحتاج لفتوى. فضلاً عن تفرق العلماء في الأمصار الإسلامية ابتداء من عهد عثمان رضى الله عنه. وهذا قد أدى إلى التوسع في استعمال الرأي مما أدى إلى الاختلاف في الأحكام تبعاً للظروف والبيئة^(١).

من هنا استعمل الصحابة الرأي إذا لم يجدوا نصاً في الكتاب أو السنة. وكان الرأي في نظرهم هو ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات. فلا يقال لمن رأى بقلبه أمراً غائباً عنه بما يحسن به إنه رأيه. ولا يقال أيضاً للأمر المعقول الذي لا يختلف فيه العقول ولا تتعارض فيه الأمارات إنه رأى وإن احتاج إلى فكر وتأمل.

(١) تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور محمد أنيس عبادة ج ١ ص ٢٠١.

وكان لكل وجهة هو موليتها فمنهم من كان يميل إلى الاستنباط ومنهم من يتخرج من استعمال الرأي إلا عند الضرورة.

كما أنهم لم يكونوا على درجة واحدة في هذا الأمر. فقد كان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه من أعظم الصحابة في استعمال الرأي. وذلك لتنفاذ عقله وصواب رأيه. كما أن الأمصار التي استوطنها الصحابة كانت مختلفة في البيئات والعادات والأعراف والمعيشة. ومن هنا كانت المصالح التي يفتون لها متفاوتة.

فمثلاً عبد الله بن عمر لا يطرأ له وهو بالمدينة ما يطرأ لمعاوية ابن أبى سفيان في الشام ولا ما يطرأ لعبد الله بن مسعود بالكوفة. وبناء على ذلك اختلفت الأنظار في تقرير المصالح والبواعث على تشريع الأحكام.

ولكن الخلاف بين الصحابة كان قليلاً بالنسبة لمن أتى بعدهم وذلك لما يأتي :

١- تقرير مبدأ الشورى بينهم كان يؤدي غالباً إلى القضاء على الخلاف أو تضييقه إلى أقل ما يمكن.

٢- تيسير الإجماع بسبب اجتماع الصحابة والمفتين في صقع واحد.

٣- قلة رواية الحديث . فإن عمر كان قد أخافهم من الإكثار من

الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوعدهم عليه خشية الكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام.

٤- قلة الحوادث والنوازل بالنسبة لما جد بعدهم.

٥- تورعهم عن الفتوى وإحالة بعضهم على بعض وعدم بحثهم إلا

فيما ينزل بهم فعلاً. فلا يفترضون ما لم يأت بعد من مسائل أو

غيرها. حتى انقضى عهد الصحابة بدون تدوين شيء من النصوص

الفقهية بل كانت تلك الفتاوى التي امتاز بها هذا الدور محفوظة

في صدور الرجال. تناقلها صغار الصحابة عن كبارهم. ثم

تناقلها بالتالي كبار التابعين وافتون بها في الحوادث التي

ينطبق عليها نص من النصوص^(١).

ولنذكر أمثلة مما استعمل الصحابة فيها الرأي. حتى نعرف إلى أي

مدى وصل اجتهاد الصحابة في استعمال الرأي.

(١) تاريخ الفقه الإسلامي للشيخ السائس ص ٥١.

الرأى فى اجتهاد الصحابة :

روى عن أبى بكر أنه سئل عن الكلالة فقال: " أقول فيها برأى فإن يكن ضواها فمن الله، وإن يكن خطأ فمضى ومن الشيطان. والله ورسوله بريئان، الكلالة: ما عدا الوالد والولد" (١).

وروى عن عثمان أنه قال فى الأمر بإفراد الحج عن العمرة: " إنما هو رأى رأيتة" (٢).

وقال ابن مسعود فى المفوضة حين سئل عنها. أقول برأى. فإن يكن صوابا فمن الله، وإن يكن خطأ فمضى ومن الشيطان والله ورسوله بريئان" (٣). وعلى هذا فإن الصحابة قد استعملوا كلمة الرأى فى فتاويهم. وأكثروا منها فى كتبهم إلى عمالهم وقضاتهم. وقد اشتهر فى ذلك قول عمر لأبى موسى الأشعرى: " أعرف الأشياء والأمثال. وقس الأمور بعد ذلك" (٤). فإن العمل بالرأى حيث كان عمل بمقول النص.

(١) اعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٩٥.

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٧٠.

(٣) اعلام الموقعين ج ١ ص ٦٣.

(٤) الفكر السامي ج ١ ص ٢٣٨.

مظاهر الرأى فى نظر الصحابة :

إن الصحابة فى العمل بالرأى ينقسمون إلى فريقين. أحدهما يمدح الرأى والثانى يذمه.

الرأى الممدوح :

يرى بعض الصحابة أن الرأى من الضروريات. ولا بد من الأخذ به إذا لم يصادم نصا شرعيا صحيحا من كتاب أو سنة. والآثار التى ذكرناها فى الكلالة عن أبى بكر وفى المفوضة عن ابن مسعود وغيرهما تؤيد هذا الرأى. وتدل على أن الرأى كان معمولاً به.

ذم الرأى :

وفى نفس الوقت نرى أن بعضاً آخر من الصحابة يذمون الرأى. وقد استند هؤلاء إلى مثل قوله صلى الله عليه وسلم: « من تكلم فى القرآن برأية فليتبوأ مقعده من النار » (١).

ومثل قول أبى بكر رضى الله عنه: « أى سماء تظلمنى وأى أرض

(١) الفكر السامي ج ١ ص ٢٣٨.

(٢) رواه أحمد والترمذي انظر الجامع الصغير للسيوطي ج ١ ص ١٦٩.

تقلنى إن قلت فى كتاب الله برأى» (١).

ومثل قول على كرم الله وجهه: " لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ".

وقال ابن عباس أيضاً فى ذم الرأى: « من أحدث رأياً ليس فى كتاب الله ولم تقض به سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدر على ما هو منه إذا لقي الله عز وجل » (٢).

التوفيق بين ذم الرأى والعمل به :

وإذا ثبت بما قدمنا أن الصحابة كانوا يستعملون الرأى كان لنا أن نعتقد أن ما ورد عنهم فى ذم الرأى والقائلين به لم يكن الهدف منه إلا أن يبعدوا عن ساحة الرأى ما لم يتأهبوا به حتى لا يجترأ الناس على القول فى الدين بدون علم. فيدخلون فيه ما ليس منه . فالرأى المذموم هو اتباع الهوى فى الفتوى بدون استناد إلى أصل من الدين يرجع إليه. أما الرأى المحمود فهو ما بينه عمر لقاضيه بقوله : " اعرف الأشياء والأمثال ثم قس الأمور بعد ذلك. فإن العمل بالرأى حيث كان كذلك

(١) مقدمة تفسير الطبري ج ١ ص ٣٤ ، ٣٥.

(٢) أعلام الموقعين ج ١ ص ٥٨.

عمل بمعتول النص" (١) ، وهذا لاشيى فيه . بل هو اجتهاد يمكن أن يكون خطأ ويمكن أن يكون صواباً. فإن كان صواباً فللمجتهد أجران وإن كان خطأ فله أجر واحد، أى لم يحرم المجتهد ولن يحرم من الأجر والثواب مادام يبتغى وجه الله مثل رأى أبى بكر فى الكلاله ورأى ابن مسعود فى المفوضة - كما ذكرنا - لأن كلا منهما عمل بالرأى حسب اجتهاده.

الرأى وتفسير النصوص عند الصحابة :

وذلك مثل قول أبى بكر «الكلالة ما عدا الوالد والولد» وذلك أن الصحابة أشكلت عليهم الكلالة. وقد ألهم الله أبى بكر فى بيان المقصود منها معتمداً على القرآن مجتهداً فى الجمع بين النصوص. وهو الاجتهاد الذى أشار الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله لعمر رضى الله عنه حين سأله عن الكلالة : " يكفيك آية الصيف" (٢).

(١) الفكر السامي ج ١ ص ٢٣٨ ، وتاريخ الفقه الإسلامى للشيخ السائس ص ٤٥.

(٢) هي الآية ١٧٦ من سورة النساء . وانظر أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٨٧ وسميت بآية الصيف لأنها نزلت والرسول يتجهز إلى مكة وهى : «يستفتونك. قل الله يفتيكم فى الكلالة» الآية.

ومن ذلك قول زيد بن ثابت لابن عباس حينما سأله: أفي كتاب الله ثلث ما بقي؟ فقال زيد: "إنما أقول برأى وتقول برأيك" (١).

وهذا القول يتمثل في أنه يرى أن فرض الأم ومعها الأب وأحد الزوجين ولم يكن فرع وارث. ولا جمع من الإخوة والأخوات، ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين. وقد استمد رأيه هذا من قوله تعالى: «وَوَرِثَهُ أَبَوَا» (٢) الآية. فقد فهم أن المراد بالثلث هو ثلث ما يرثه الأبوان لا ثلث الكل. والذي يرثه الأبوان مع أحد الزوجين هو الباقي بعد فرضه. وهذا الرأي أعدل من القسمة من أن يعطى من النصف الباقي (٣). يشير إلى مسألة فيها زوج وأب وأم فالزوج النصف. فلو أخذت الأم الثلث وأخذ الأب السدس تكون الأم مفضلة على الأب حيث تحصل على ضعف ما يحصل عليه من هنا قال للأم ثلث الباقي. أي ثلث النصف وهو السدس. والباقي بعد ذلك للأب وهو ثلثا النصف الباقي فيستحق ثلث التركة. وهذا هو العدل. ولا يقال إن هذا لا يتفق مع تفسير القرآن بالرأى وهو مذموم ومنهى عنه ولكن نقول إن الرأى

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ج ٢ ص ٧٢.

(٢) سورة النساء آية ١١.

(٣) تفسير القرطبي ج ٥ ص ٥٧.

المذموم أو المنهى عنه إنما هو الرأى طبق الميول والأهواء، كما وضعنا من قبل.

الرأى بمعنى القياس :

والدليل على ذلك : أنه لما أكثر الناس من شرب الخمر زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اجتمع الصحابة للتشاور في هذا الشأن، فأنهى على كرم الله وجهه المشاورة بقوله : "أرى أنه إذا سكر هذى، وإذا هذى افتترى. وحد الافتراء هو أن يجلد ثمانين" (١). أى أن من شرب الخمر يقام عليه حد المفتري. فهذا اجتهاد من الإمام على استعمال فيه الرأى بمعنى القياس حيث جعل شرب الخمر كالافتراء.

الرأى بمعنى المصلحة :

عمل الصحابة بالمصلحة المرسله مثل القياس . وهذه أمثلة توضح ذلك :

ثبت أن أبا بكر حرق اللوطية وأذاقهم حر النار في الدنيا مثل الآخرة. فقد روى أن خالد بن الوليد رضى الله عنه كتب إلى أبي بكر رضى الله عنه أنه وجد في بعض أحياء العرب رجلاً ينكح كالتنساء. (١) المستصفي للفضلى ج ٢ ص ٢٤٤.

فاستشار الصديق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفيهم على ابن أبي طالب كرم الله وجهه. وكان من أشد الأصحاب قولاً فقال: "إن هذا الذنب لم تعص الله به أمة من الأمم إلا واحدة فصنع الله بهم ما قد علمتم. أرى أن يحرقوه بالنار". فكتب أبو بكر إلى خالد بأن يحرقوا فحرقهم. ثم حرقهم بعد ذلك عبد الله بن الزبير في خلافته. ثم حرقهم هشام بن عبد الملك^(١).

ولا يوجد نص صريح بحرق اللوطي وإنما كان ذلك تبعاً لاجتهاد الصحابة بالرأى على المصلحة المرسل.

ومن ذلك أيضاً، أن: عمر نظم الديوانين ومصر الأمصار وفاضل في العطاء ونظم الشئون المالية للدولة الإسلامية.

وأغلب هذه الأمور لم يرد فيها نص، فاستعمل عمر رأيه بناء على المصلحة. كذلك حرق قصر سعد بن أب وقاص حين احتجب عن الرعية. وكلف بذلك محمد بن مسلمة. وقال له: "اذهب إلى سعد بالكوفة فاحرق عليه قصره، ولا تحدثن أحداً حتى تأتيني". فذهب محمد وحرق

(١) الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٢٧.

القصر، وخرج سعد وسأل ما هذا؟ فقال محمد: عزيمة أمير المؤمنين. فتركه حتى أحرق ثم انصرف للمدينة^(١). وكذلك ألزم الصحابة أن يقتلوا من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وخير مثال على ذلك ما روى من أن عثمان جمع الناس على حرف واحد من الأحرف السبعة التي أطلق لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة بها لما ذلك من المصلحة، وذلك لأن الصحابة رضى الله عنهم خافوا على الأمة أن يختلفوا في القرآن. ورأوا أن جمعهم على حرف واحد أسلم، ففعلوا ذلك. ومنعوا الناس من القراءة بغيره^(٢) قطعاً للنزاع وتوحيداً للكلمة فأجمعوا على ذلك^(٣). وكتب عثمان المصحف ثم عدد منه نسخاً وفرقها في عواصم الإسلام وحرق ما سواه^(٤).

وعثمان إنما فعل ذلك ابتغاء للمصلحة وسداً للذريعة. ولم يكن ليخفى عليه أن القرآن أنزل على سبعة أحرف. ولكنه خشى الفتنة بعد أن تباعدت أطراف الدولة الإسلامية، واستشهد كثير من القراء في

(١) المرجع السابق ص ٢٨.

(٢) الطرق الحكيمة ص ٣٠، ٣١.

(٣) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي ج ١ ص ٣٠.

(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٣١.

الجهاد ، وتفرق الحفاظ في الأمصار.

والأمثلة على ذلك كثيرة كلها تدل على استعمال الرأي عند الصحابة، ولا يزيدون بذلك إلا ابتغاء مرضاة الله ثم مصلحة المسلمين. فتعلم منهم من جاء من بعدهم كما تعلموا هم من رسول الله صلى الله عليه وسلم معلم البشرية الأول.

المصادر التي رجع إليها
الصحابة وأثرها في الفقه

المصادر التي رجع إليها الرجابة وأثرها في الفقه

كان أبو بكر رضى الله عنه إذا وردت عليه حادثة نظر في كتاب الله. فإن وجد لها حكماً قضى به. وإذا لم يجد نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فإن وجد فيها الحكم قضى به. فإن أعياء سأل الناس. هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقضاء؟ فربما قام إليه القوم فيقولون : قضى به بكذا وكذا. فإذا لم يجد سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤساء القوم فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به^(١). وكذلك فعل عمر رضى الله عنه فإن أعياء أن يجتهد في الكتاب والسنة. سأل : هل قضى أبو بكر فيه بقضاء؟ فإن كان أبو بكر قضى فيه بقضاء، فإنه يقضى به. وإلا جمع العلماء واستشارهم، فإذا أجمعوا على شيء قضى به^(٢).

وعلى هذا كان عمر يرسم طريق الفتوى لولائه على الأقاليم. فقد

(١) تاريخ التشريع الإسلامي للخضري.

(٢) إعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٦٢.

روى أنه كتب إلى شريح: " إذا وجدت شيئاً في كتاب الله فاقض به. ولا تلتفت إلى غيره. وإن أتاك شيء وليس في كتاب الله فاقض بما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فإن أتاك ما ليس في كتاب ولا سنة. ولم يتكلم فيه أحد قبلك. فإن شئت أن تحتجده رأيك فتقدم. وإن شئت أن تتأخر فتأخر. وما أرى التأخير إلا خيراً لك " (١). والأمثلة على ذلك كثيرة.

وجملة القول أن اجتهاد الصحابة كان بمعناه الواسع، فقد نظروا في دلالة النصوص وقاسوا واستحسنوا. إلا أنهم كانوا يطلقون كلمة الرأي على ما يراه القلب بعد فكر وتأمل. وطلب لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات (٢).

وعلى هذا فليس الرأي مقصوراً على تفسير النصوص، بل كان يشمل القياس والاستحسان والمصالح المرسلة وسد الذرائع. وغير ذلك مما ذكرنا بعضاً منه من كل ما صار فيما بعد قاعدة من القواعد عند الأئمة المجتهدين سواء كان مما اتفقوا عليه منها، أو اختلفوا فيه. ثم استمرت قواعدهم هذه في التشريع تتوارث عنهم حتى وصلت إلى أئمة

(١) أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ على الخفيف ص ١٨١.

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٦٦.

المذاهب المعروفة. حيث لم يخرج إمام في اجتهاده عن دائرتها، وإنما كان كل ما اختلفوا فيه هو الأخذ ببعضها دون البعض تبعاً لما أثبتته الدليل أو نفاه في نظر كل مجتهد.

التقليد

والناس محتاجون لمعرفة ذلك لأنهم بالنسبة للأحكام فريقان :

أحدهما: من توفرت لديه أسباب الاجتهاد والنظر في أدلة الأحكام. وهم المجتهدون.

وثانيهما: من لم تتوفر لديه أسباب الاجتهاد، ولم يكن من أهل النظر في الأدلة.. وهم المقلدون الذين يتلقون الأحكام عن المجتهدين.

والتقليد كان موجوداً من لدن عصر الصحابة فمن بعدهم. إذ أنه ضرورة من ضرورات الحياة لتفاوت الناس في مداركهم واستعدادهم الفطري، وليس كل واحد منهم عنده أهلية النظر والاستنباط. كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: « ولو رده إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ». وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«هلا سألوا إذا لم يعلموا؛ إنما شفاء العي السؤال». ولذا أوجب الله تعالى على من لم يعلم أن يرجع إلى من يعلم فقال سبحانه (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون).

ومن رحمة الله تعالى بالناس أنه لم يجعل الاجتهاد فرضاً علينا على جميعهم، لأن حاجاتهم مختلفة. فلو كلّفوا جميعاً بالاجتهاد لتعطلت مصالح الدنيا؛ لأن الاجتهاد يستدعى تفرغاً. لذا وجب على طائفة معينة هي المتخصصة في أمور الفقه والاجتهاد. قال تعالى: «وما كان المؤمنون لينفروا كافة. فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون».

وانعقد اصحاب الصحابة ومن بعدهم على جواز التقليد. إذا كان العوام في الفقه في زمنهم إذا وقعت لهم حادثة تحتاج إلى بيان الحكم فيها فزعوا إلى المجتهدين ليسألوهم عن حكم الله فيها. وكانوا يجيبونهم من غير أن ينكروا عليهم ذلك. أو يأمرهم بأن يجتهدوا ليعرفوا الحكم بأنفسهم. فكان ذلك إجماعاً على أن من لم يقدر على الاجتهاد فعليه سؤال المجتهدين.

التلفيق:

قلنا إن التقليد ضرورة للعامة . إلا أن بعضهم كان يستفتى واحداً من المجتهدين ويأخذ برأيه. ولم يسأل غيره، وبعضهم كان يستفتى عدداً من الأئمة في المسألة فيفتيه كل بحكم قد يخالف ما يقول به الآخر. كما لو سأل مالكيّاً عن نقض الوضوء بخروج الدم فأفتاه بعدم النقض، ثم سأل حنفيّاً عن نقضه بمس الذكر فأفتاه بعدم النقض أيضاً. فإذا عمل في وضوئه بكلا الرأيين فهذا ما يسمى بالتلفيق. لأن وضوءه غير صحيح عند المالكية لنقضه بمس الذكر. وغير صحيح عند الحنفية لنقضه بخروج الدم.

حكم التلفيق^(١):

اختلف العلماء في جواز التلفيق، فمنهم من منعه . ومنهم من أجازة وهو الصحيح؛ لأنه من التيسير في الدين. قال تعالى: «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» وقال سبحانه: « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ... وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: " إن الدين

(١) الفقه المقارن للشيخ عبد السميع إمام ص ٨ هو عمدتنا في هذا البحث. وانظر أحكام الطهارة ص ١٠، ١١ للمؤلف.

يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه". وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على أن من استفتى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وقلدهما فله أن يستفتى أبا هريرة ومعاذ بن جبل ويعمل بقولهما من غير تكبر. كما أن الأئمة لم يلزموا أحداً باتباع مذاهبهم، بل تقل عنهم النهي عن ذلك. فقد نقل عن الإمام مالك أنه رفض طلباً للخليفة المنصور العباسي بحمل الناس على العمل بالموطأ. على الرغم من تحريه في روايته.

وقال الإمام المزي صاحب الإمام الشافعي في أول مختصره :
"اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إرديس. ومن معنى قوله لأقر به على من أراه مع إعلامي نهيه عن تقليده وتقليد غيره". يضاف إلى ذلك أن كل مجتهد كان ينهى من يستفتونه أن يتخذوا فتواه ديناً يتقلدونه. ويجعلونه سبباً للتفرق.

وربما أخذ أحدهم باجتهاد غيره ترخساً، أو موافقة لجماعة المسلمين. فقد روى عن الإمام أحمد أنه كان يرى الوضوء من الحجامة والفصد. فستل عن رأي الإمام احتجم وقام إلى الصلاة. دون أن يتوضأ...

أيصلي خلفه؟ فقال: وكيف لا أصلي خلف مالك وسعيد ابن المسيب». وذلك لأنهما قالا بعدم نقض الوضوء حينئذ... وكان أبو حنيفة وأصحابه يرون الوضوء من خروج الدم. فرأى أبو يوسف أن هارون الرشيد احتجم وصلى دون أن يتوضأ بناء على فتوى مالك له بعدم نقض الوضوء من الحجامة فصلى أبو يوسف خلف هارون الرشيد ولم يعد صلاته. ونقل أيضاً عن الإمام الشافعي أنه ترك القنوت في الصبح حين صلى مع الجماعة من الأحناف في مسجد إمامهم. علماً بأن الشافعية يقولون بأن القنوت في الصبح مندوب. والأحناف لا يقولون بهذا. إلا أن الشافعي ترك القنوت حين صلى معهم؛ لأنه لم يرد أن يخالف جماعة المسلمين في مسألة اجتهادية. وغير ذلك من الأدلة التي تدل على مقدار التسامح عند الأئمة واحترام بعضهم بعضاً. وعدم عيب أحدهم على مخالفيه في الرأي والفتوى. متبعين في ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. حيث كان يقر كلا من المختلفين في الفهم على اجتهاده، فيما هو محل الاجتهاد. وذلك كمسألة نهيه صلى الله عليه وسلم أصحابه عن صلاة العصر إلا في بني قريظة. فإنه أقر من أخذ بمنطق النهي فلم يصلها إلا في بني قريظة. وأقر أيضاً من صلاها في الطريق. ثم أدرك معه قريظة. فاهما من النهي عدم التخلف وإدراك قريظة في

الوقت المراد.

وهكذا فالتعصب لمذهب معين، أو رأى خاص، لم يعرفه الفقه الإسلامي؛ لأن كل مجتهد كان يتحرى رضا الله وطاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أصاب كان له أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، أى لن يحرم من الأجر مادام يبتغى وجه الله تعالى. ويتعدى عن التلاعب والتعصب.

وقد ورد عن الإمام الشافعى أنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبنى. وورد مثل ذلك عن بقية الأئمة المجتهدين.

وينبغى على الفقيه أن يكون واسع الإطلاع، ويتحرى النقل الصحيح من كتب المذاهب المدونة المعترف بصحة نسبتها إلى أصحابها، وأن يكون على علم بالأصول لمعرفة استنباط الأحكام الشرعية. كما ينبغى أن يكون على دراية بالفقه المقارن بين المذاهب ليستطيع أن يقارن ويتوازن آراءهم المقرونة بالأدلة. ثم يرجع ما يشهد له الدليل القوى. حتى يكون حكماً عادلاً مجرداً من جميع المؤثرات إلا من الانتصار للحق. وليكون لديه تلوذق للفقه، وللبعد عن التعصب الأعمى. ويجب معرفة الناس لذلك؛ لأن التعصب الأعمى محموت، ويرفضه الأئمة

أنفسهم - كما ذكرنا - . وينبغى أن تبرز شخصية الفقيه حين يعرض لأراء الفقهاء وأدلتهم. ثم يكون له رأى فى النهاية يرجحه . وإن خالف ما قال به الأئمة. وهذا سيدفع بالفقيه إلى الإطلاع على أقوال المجتهدين، ومعرفة الأصول والقواعد التى اعتبرها كل إمام فى استنباطه الأحكام من أدلتها. ويعرف سبب اختلافهم وهكذا.

وبذلك يصح تقليد أى إمام من الأئمة الأربعة المجتهدين. ولو خالف المذهب الذى ينتمى إليه المقلد. مادام يتحرى الصواب واليسر. ويصح له أن يقتدى فى صلاته بأى إمام. ولو كان على خلاف المذهب الذى ينتمى إليه. بل ولو فعل الإمام ما ينقض الوضوء. أو يبطل الصلاة عند المأموم. مادام أن ما فعله الإمام لا ينقض الوضوء ولا يبطل الصلاة فى مذهبه. تيسيراً على الناس. واتحاداً للكلمة. واتفاقاً للجماعة وتحريماً للحق. وإذا فعلنا ذلك. تقدمنا بالفقه إلى الدرجة العليا التى كان عليها زمن الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين وازدهر الفقه. وانتشر فى الآفاق، وقد بدأ تنفيذ ذلك فعلاً فى الوقت الحاضر. ونرجو المزيد ليؤدهر أكثر وأكثر.

أسباب اختلاف الأئمة المجتهدين وأثره في الفقه

أسباب اختلاف الأئمة المجتهدين وأثره في الفقه

بعد أن ذكرنا أسباب اختلاف الصحابة. وأثر كل سبب في الفقه. يجدر بنا أن نذكر أسباب الاختلاف عند الأئمة، والذي يرجع أصلها إلى اختلاف الصحابة. ثم توارث عنهم حتى وصلت إلى الأئمة المجتهدين. لذا فإن الكثير من أسباب خلافهم يعود إلى أسباب الخلاف عند الصحابة. ويضاف إليها ما استجد من أحداث لم تكن موجودة في عصر الصحابة. أو ما استحدث من مشاكل لم تعرف من قبل، ومحتاج إلى معرفة رأى الشرع فيها؛ لذا يمكن أن نجمل أسباب اختلاف الأئمة في خمسة أمور . هي :

- (١) ما يرجع إلى اللفظ.
- (٢) ما يرجع إلى الراوية
- (٣) ما يرجع إلى التعارض
- (٤) ما يرجع إلى العرف
- (٥) ما يرجع إلى الأدلة المختلف فيها : واليكم الكلام بإيجاز عن كل واحد منها:

(١) ما يرجع إلى اللفظ :

وذلك أن اللفظ المفرد قد يعرض له الاشتراك. كلفظ مفرد ترده في قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فإنه يحتمل الظهر والحيض لوضعه لكل منهما بوضع مستقل. فبعض الأئمة حمله على الظهر كالشافعية. فأوجب أن تكون عدة المطلقة من ذوات الحيض ثلاثة أطهار. والبعض الآخر حمله على الحيض كالأحناف والراجح عند الحنابلة. فجعل العدة بثلاث حيضات، وقد فصلنا ذلك من قبل، وما يلحق بذلك أن يكون لللفظ معنيان أحدهما لغوي والآخر شرعي. كلفظ النكاح في قوله تعالى «ولاتنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء»^(١) فإن معناه في اللغة الوطء. وفي الشرع العقد. فحمله بعض العلماء كالأحناف على معناه اللغوي. فقالوا : إن موطوءة الأب حرام على ابنه بنص الكتاب. سواء وطئها حلالاً أم حراماً. وحمله الآخرون على العقد كالشافعية. وقالوا إن الآية لا تدل على حرمة موطوءة الأب على ابنه إلا إذا كان الوطء من أبيه حلالاً. وقد يعرض للفظ الاحتمال فيما يراه منه كصيفتى الأمر والنهى، فإن الأولى تحتمل الوجوب والثانية تحتمل

(١) سورة النساء : الآية ٢٢.

الحرمة وغيرها، فمثال الأولى قوله صلى الله عليه وسلم : " يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ... " فإن الجمهور حمل صيغة الأمر في قوله عليه الصلاة والسلام (فليتزوج) على الندب لقريئة صارفة له عن الوجوب عندهم. وحملها الظاهرية على الوجوب. فإن الأصل حمل الأمر على الوجوب. والراجح قول الجمهور. لأن بعض الصحابة لم يتزوجوا. وبخاصة النساء اللاتي يتوفى عنهن أزواجهن. فإن كثيراً منهم لم يتزوجن بعد وفاة الأزواج. واقتصرن على تربية الأولاد. ولو كان الزواج واجباً لأمرهن الرسول صلى الله عليه وسلم به.

ومثال الثانية قوله صلى الله عليه وسلم (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده)، فإن الجمهور حمل صيغة النهي في قوله صلى الله عليه وسلم (فلا يغمس يده ...) على الكراهة. لقريئة عندهم صارفة له عن الحرمة. وحملها الحنابلة والظاهرية على الحرمة. عملاً بالأصل. وقد يعرض للفظ احتمال الحقيقة والمجاز كالعام إذا أريد به الخاص. والخاص إذا أريد به العام؛ فمثال الأول . لفظ الخنزير في قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير)^(١). فبعض الأئمة كالأحناف حملوه

(١) سورة المائدة الآية ٣.

على عمومه بظاهر اللفظ. فحرم خنزير البر والبحر. وحمله الجمهور على خنزير البر فقط لوجود قرينة تقضى بذلك. وهى قوله تعالى: «أحل لكم صيد البحر وطعامه»^(١).

ومثال الثانى : ما روى عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء بسواء يداً بيد . فمن زاد أو استزاد فقد أربى". فإن بعض الأئمة كالظاهرية قصر التحريم فى الربا على هذه الأصناف الستة حملاً للخاص على خصوصه، بينما جمهور الفقهاء جعل التحريم عاماً فى هذه الأصناف. وفى كل ما يماثلها، وجعله من باب الخاص الذى أريد به العام. وذلك من قبيل دليل الخطاب. وهو التنبيه بالشئ على نظيره أو على ما هو أولى منه بالحكم.

وكما يعرض الاحتمال للفظ المفرد يعرض للمركب كما فى قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم

(١) سورة المائدة : الآية ٩٦

ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً. وأولئك هم الفاسقون. إلا الذين تابوا»^(١)، فإن هذا الاستثناء جاء بعد جمل ثلاث. فاحتمل رجوعه إليها جميعاً. كما احتمل رجوعه إلى بعضها. فقال الشعبي : إن القاذف إذا تاب قبل أن يحد لم يجب عليه الحد. وكانت شهادته مقبولة ولم يحكم عليه بالفسق بناء على أن الاستثناء راجع إلى الجمل كلها. وذهب الجمهور إلى أن القاذف إذا تاب وجب حده. ولكن شهادته تقبل. ولا يحكم عليه بالفسق. بناء على أن الحد لا يسقط بالتوبة. فالاستثناء لا يرجع إلى الجملة الأخيرة فقط. فتوبة القاذف لا ترفع عنه الحد. ولا تجيز قبول شهادته. إلا أنها ترفع وصف الفسق عنه.

الثانى : ما يرجع إلى الراوية :

وذلك أن الحديث قد يصل إلى بعض الأئمة فيعمل به. ولا يصل إلى غيره. فيعمل بدليل آخر. وذلك كحديث (حتى تلدق عسيلته ويدوق عسيلتك) . فقد روى عن سعيد بن المسيد أنه كان يذهب إلى أن الزوجة المطلقة ثلاثاً تحل لمطلقها بمجرد عقد الزوج الثانى عليها. ولو لم يدخل

(١) سورة النور الآيتان : ٤ ، ٥ .

بها. عملاً بقوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره »^(١). إذ أن النكاح شرعاً حقيقة في العقد. ولم يصله الحديث السابق. الذي اعتبر الوطء شرطاً في الحل : فكان مفسراً للآية يفيد أن المراد من النكاح فيها الوطء المستند إلى العقد لا مجرد العقد. ومثل ذلك ما روى عن ابن عمر أنه كان يرى أن النساء إذا اغتسلن من جنابة أو حيض يجب عليهن أن ينقضن شعر رؤوسهن. حتى يصل الماء إلى أصوله عملاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار "، وعملاً بمقتضى قوله تعالى : « وإن كنتم جنبا فاطهروا »^(٢). فإنه يقتضى المبالغة في التطهير. ولم يصله حديث عائشة (كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات) رواه أحمد ومسلم، وما روى عن أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله ... إني امرأة أشد ضفر رأسي. أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال : (لا). إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات. ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين) رواه الجماعة إلا البخاري. وقد يصل

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٠.

(٢) سورة المائدة الآية ٦.

الحديث إلى الجميع . ومع ذلك يكون حجة عند البعض لسلامته عندهم. ولا يكون حجة عند غيرهم ممن لا يرون سلامته. إما لضعف فيه كحديث أبي بن عمارة قال : قلت يا رسول الله فمسخ على الخفين ؟ قال (نعم) قلت يوما ؟ قال (أو يومين) قلت : وثلاثة ؟ قال (وما شئت الخف). رواه أبو داود. فقد أخذ المالكية والليث بن سعد بهذا الحديث. وذهبوا إلى أن لا يمس الخف له أن يمسح عليه إلى أن يخلعه دون تحديد للمدة. وخالف الجمهور ذلك. وذهبوا إلى أن لا يمس الخف يمسح عليه يوما وليلة إذا كان مقيما. وثلاثة أيام ولياليهن إذا كان مسافرا. عملاً بحديث علي بن أبي طالب قال : (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر. ويوماً وليلة للمقيم) رواه مسلم، وحديث عوف ابن مالك الأشجعي (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر. ويوماً وليلة للمقيم). فقد رأى المالكية ومن معهم عدم صحة أحاديث التوقيت. فعملوا بحديث أبي بن عمارة لصحته عندهم. ورأى الجمهور صحة أحاديث التوقيت فعملوا بها . وضعفوا حديث أبي بن عمارة .

وقد يكون عدم العمل بالحديث عند بعض الأئمة لعدم توفر شروط

العمل به عنده كما المرسل حيث لا يعمل الشافعية به. وخبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة فإن مالكا لا يعمل به، مثال الأول : ما روى عن عائشة أنها قالت (أهدى لحفصة طعام وكنا صائمين فأفطرنا ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلنا له : يا رسول الله ، أهديت لنا هدية واشتبهيناها فأفطرنا. فقال عليه الصلاة والسلام : لا عليكما. صوماً مكانه يوماً آخر) فإن هذا الحديث مرسل عمل به الأحناف والمالكية، فقالوا : من أفطر في صوم التطوع وجب عليه القضاء. ولم يعمل به الشافعية؛ لأنهم لا يعملون بالمرسل إلا بشروط لم تتوفر في هذا الحديث، ومثال الثاني : قول الرسول صلى الله عليه وسلم (بين كل أذنين صلاة) والمراد : الأذان والإقامة... فإن المالكية لا يعملون بعمومه. بل يخرج منه المغرب. وذلك لعمل أهل المدينة على خلافه، ومنه حديث خيار المجلس. وهو ما روى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) رواه مالك، فالأحناف والمالكية لا يعملون بهذا الحديث. بل يقولون - إن عقد البيع يلزم بمجرد الإيجاب والقبول. أما المالكية. فلأن عمل أهل المدينة كان على خلاف الحديث. وعملهم مقدم على خبر الواحد. لأن العمل بمنزلة السنة العملية المنقولة بطريق التواتر. وهو مقدم على الأحاد. وأما

الأحناف، فقد أولوا الحديث بأن المراد بالتفرق هو التفرق بالأقوال.

الثالث : ما يرجع إلى التعارض :

وهو من أكثر أسباب الخلاف وقوعاً في الأحكام، لذا ينبغي أن نعرفه ثم نذكر موقف المذاهب من التخلص منه.

التعارض :

لغة : التقابل والتماثل : يقال عرض لى عارض ... أى منعى مانع، وقى الاصطلاح : أن يدل كل من الدليلين على نفي ما يدل عليه الآخر. كأن يكون أحد الدليلين يقتضى تحريم شيء ، والآخر يقتضى إباحته . أو وجوبه. كما فى أحاديث النهى عن الانتفاع بشيء من الميتة، فإنها تدل على الحرمة. وقد عارضهما أحاديث جواز الانتفاع بجلود الميتة بعد الذبح. فإنها تدل على الإباحة. وكما فى قوله تعالى: «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للأقربين والأقربين بالمعروف»^(١). فإنه يدل على وجوب الوصية للأقربين من الورثة وغيرهم. وقد عارضه قوله صلى الله عليه وسلم (لا وصية لوارث) حيث يدل على المنع. ولما كان التعارض الحقيقى لا يمكن أن يقع بين الأدلة

(١) سورة البقرة الآية ١٨٠

الشرعية. لأنه يؤدي إلى التناقض في كلام الشارع ؛ وهو محال. كما يشير إلى ذلك قوله تعالى : « أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » (١).

وإنما كل ما يظهر بين الأدلة الشرعية من التعارض فهو في الظاهر بحسب ما يبدو للناظر. ولذا وجب البحث عن مخلص منه. وقد ذهب الأئمة في كيفية التخلّص منه إلى طريقتين :

الأولى : طريقة الأحناف ومن وافقهم. وهي أن البحث عن مرجع لأخذ الدليلين على الآخر مقدم على الجمع بينهما. ومثال ذلك أنهم رجحوا العمل بعموم حديث (استنزهوا من البول ...) على حديث أمره صلى الله عليه وسلم للعربيين أن يشربوا أبوال الإبل. فحكموا بوجوب التطهر من البول مطلقاً. سواء أكان بول مأكول اللحم أو غيره. ترجيحاً لجانب المحرم على المباح. علماً بأنه كان يمكن الجمع بين الحديثيين. بحمل حديث الاستنزهاء على بول غير مأكول اللحم - وهذا قول البعض - أو حمل حديث العربيين على حالة الضرورة - وهو الراجح -.

الثانية : طريقة جمهور الفقهاء، وهي : وجوب تقديم الجمع بين

(١) سورة النساء الآية ٨٢

الدليلين على الترجيح متى أمكن ذلك. لأن في الجمع إعمالاً لكل منهما. وفي الترجيح إعمالاً لأحدهما؛ ولذا حكموا بطهارة بول مأكول اللحم - كما ذهب المالكية ، والحنابلة - عملاً بكل من الحديثين . فخصصوا عموم حديث الاستنزهاء من البول بحديث شرب العربيين أبوال الإبل جمعاً بين الدليلين، والحق أن بول مأكول اللحم نجس لعموم حديث الاستنزهاء. أما شرب العربيين أبوال الإبل فيحمل على حالة الضرورة.

وكان هذا الاختلاف في كيفية التخلّص من التعارض سبباً في الاختلاف في كثير من الأحكام، فضلاً عن أن الجمع بين الدليلين قد تختلف فيه أنظار المجتهدين.

هذا ... والتعارض إما أن يقع بين نصين من الكتاب؛ أو من السنة. أو من الكتاب والسنة. وأما يقع بين قياسين. أو بين قياس ونص. أو بين نص وقاعدة معتبرة عند البعض، فهذه ست صور من التعارض، ولنضرب مثلاً لكل واحدة منها :

- مثال التعارض بين نصين من الكتاب قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين " (١). فقد قرئ بنصب أرجلكم

(١) سورة المائدة . الآية ٦.

وجره. فاقتضت قراءة النصب وجوب غسل الرجلين في الوضوء.
واقترضت قراءة الجهر وجوب مسحهما. (وفصلنا ذلك في كتاب أحكام
الطهارة).

- ومثال التعارض بين نصين من السنة حديث ابن عباس رضي الله
عنهما. فقد سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المنى يصيب الثوب...
فقال : "إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق". وهذا يقتضى طهارته لتشبيهه
بالمخاط والبصاق وهما طاهران. وقد عارضه حديث عمار بن ياسر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال "إنما يغسل الثوب من خمس : من البول
والغائط والدم والقيء والمنى". فإنه يقتضى نجاسته لعدة من الأعيان
النجسة، ومن ذلك ما رواه الزهري عن سالم عن أبيه ، أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، كان يرفع يديه حذاء منكبيه إذا افتتح الصلاة.
وإذا كبر للركوع . وإذا رفع رأسه من الركوع. فإنه تعارض ما روى عن
ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان لا يرفع يديه إلا عند
افتتاح الصلاة. ولا يعود إلى شئ من ذلك. فإن الحديث الأول يدل على
مشروعية رفع اليدين عند الركوع والرفع منه. والحديث الثاني يقتضى
أن رفع اليدين غير مشروع فيهما.

- ومثال التعارض بين نصين أحدهما من الكتاب والآخر من السنة:
ما تقدم من تعارض قوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت
إن ترك خيراً ، الوصية للوالدين والأقربين »^(١). مع قوله صلى الله
عليه وسلم (لا وصية لوارث)، ومنه أيضاً قوله تعالى : « فاقراءوا ما
تيسر منه »^(٢). مع قوله صلى الله عليه وسلم (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة
الكتاب). فإن الآية الثانية اقتضت عدم تعيين قراءة الفاتحة في
الصلاة. واقتضى الحديث تعيين قراءتها فأخذ بعض الفقهاء كالأحناف
بمقتضى الآية. وذهبوا إلى أن قراءة أى جزء من القرآن كاف في صحة
الصلاة. سواء كان فاتحة أو غيرها. بناء على قاعدتهم من تقديم
الترجيح بين الأدلة على الجمع، وأخذ الجمهور بمقتضى الحديث إذ جعلوه
مخصصاً للآية أو مفسراً لها. فحكموا بأن قراءة الفاتحة فرض في
الصلاة عملاً بقاعدتهم من تقديم الجمع بين الأدلة على الترجيح.

- ومثال التعارض بين قياسين : قياس الوضوء على التيمم في
وجوب النية. وقياسه على إزالة النجاسة في عدم وجوبها.

(١) سورة البقرة الآية ١٨٠

(٢) سورة الزمل الآية ٢٠

- ومثال التعارض بين قياس ونص : ويكون ذلك عند الأحناف ما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "لا تبصروا^(١) الإبل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها. إن شاء أمسك وإن شاء ردها. وصاعاً من تمر" متفق عليه. فإن الأحناف يرون أن التصرية لا يرد بها المبيع ولا يثبت بها الخيار في البيع ولم يعلموا بالحديث لأنه عندهم معارض بالقياس على التعويض في المتلفات فإنه يقتضى دفع قيمتها إن كانت من المقومات. ومثلها إن كانت من المثليات. لا دفع شيء آخر غير المتلف لا يناسبه ولا يماثلده. فأعطاء صاع من تمر بدل اللبن مخالف للقياس لعدم التماثل بينهما. ولعدم معرفة مقدار ما حلب. ولتخصيص البدل بأن يكون من الطعام أو التمر لا من شيء آخر. وأخذ غيرهم من الأئمة بمقتضى الحديث فأثبتوا الخيار بعيب التصرية عملاً بأن القياس عندهم فاسد لمخالفته للنص. فلامعارضة بينهما.

- ومثال التعارض بين دليل وقاعدة معتبرة عند البعض: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث:

(١) التصرية عبارة عن جمع اللبن في الضرع مدة من الزمان ليتوهم الناظر إليه كثرة اللبن .

التيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ". متفق عليه. فإن الحصر في هذا الحديث يقتضى ألا يقتل مسلم بغير واحدة من الخصال الثلاث المذكورة. ولكن الإمام مالكاً يجيز قتل بعض المسلمين إذا تترس بهم الكفار في الحرب. كما يجيز رمى البعض إذا تعين طريقاً لنجاة من بقى من ركاب سفينة مهددة بالغرق. ولم يعمل بمقتضى الحصر في الحديث لأنه معارض بما ثبت عنده من العمل بالمصلحة إذا كانت في محل الضرورة.

الرابع : من أسباب الخلاف ما يرجع إلى العرف:

وذلك لأن الأئمة المجتهدين لم يستقروا في بلد واحد من بلاد المسلمين. كما هو معروف في تاريخ التشريع. فالإمام أبو حنيفة كان بالعراق. والإمام مالك كان بالحجاز والإمام الشافعي قد تنقل بين الحجاز والعراق ومصر. والإمام أحمد كان بالعراق. وهكذا بقية الفقهاء. وما لاشك فيه أن لكل بلد عاداته وتقاليده. مما جعل كل إمام يراعى عرف بلده فيما لم يصله فيه نص. وإن خالف فيه عرف بلد آخر. ولذلك فإننا نجد أن بعض الأئمة يجيز أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم. لأنه لم يكن في بلده من الناس من يقوم بتعليمه احتساباً. بينما يمنعه

آخرون لوجود المعلمين المحتسبين كما أن بعض الولاة يمنحون هؤلاء المعلمين هبات وعطايا كثيرة. لذا رجع المتأخرون من الأحناف إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن - وكان المتقدمون لم يجيزوها - لأن العطايا والهبات قد قلت أو انعدمت. ولا يوجد من يحفظ القرآن مجانياً ولا نادراً وكان لديه إيراد مادي من جهة أخرى. مما يبيت أن العرف كان يؤثر في بعض الأحكام الشرعية، وكذلك أجاز بعض الأئمة بيع البستان إذا بدا (ظهر) صلاح بعض ثمره. ومنعه آخرون تبعاً لما جرى به العرف في بعض البلاد دون البعض.

الخامس : ما يرجع إلى الأدلة المختلف فيها :

وهذا كالقياس ... فقد أخذ به جمهور الفقهاء، ولم يأخذ به أهل الظاهر. ومثال ذلك أنهم قالوا : إذا وقعت الفأرة في غير السمن لا تنجسه. لأن الحديث ورد في وقوع الفأرة في السمن. ولا يجوز القياس عليه لأنه عندهم غير معتبر.

وكمفهوم المخالفة في النصوص الشرعية ... حيث عمل به الجمهور، فقالوا : لا يجوز تزوج الأمة الكتابية عملاً بمفهوم المخالفة في قوله تعالى : « ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فما

ملكتم. أيمانكم من فتياتكم المؤمنات » . حيث قيد نكاح الفتيات بالمؤمنات، وخالف في ذلك الأحناف فأجازوه لأنهم لا يقولون باعتبار مفهوم المخالفة. وكقول الصحابي ، فقد عمل به بعض الأئمة وترك العمل به بعضهم كالظاهرية. ولهذا ذهب الأئمة الأربعة إلى أن الطلاق الثالث بلفظ واحد يقع ثلاثاً عملاً برأى عمر. وخالف الظاهرية - وأيدهم ابن تيمية وابن القيم - في ذلك فقالوا: لا يقع إلا طلاق واحدة - وهذا هو الراجح. لأن عمر فعل ذلك من باب السياسة الشرعية. سداً للذرائع، حيث كثر حلف الناس بالطلاق... بينما كان الطلاق بلفظ واحد ثلاثاً في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر يعتبر واحداً .

والمصالح المرسله عمل بها المالكية ولم يعمل بها الجمهور وذلك مثل تترس الكفار فيما سبق ذكره. وكذلك رمى البعض إذا تعين طريقاً لنجاة من بقى من ركاب سفينة مهددة بالغرق - كما تقدم أيضاً - .

وكالاستصحاب ... فقد عمل به بعض الفقهاء كالشافعية ولم يعمل به البعض الآخر. ولذا قضى الشافعية أن المفقود الذي لا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته يعتبر حياً استصحاباً لحاله قبل فقده. فلا يورث

ماله . ويرث هو من غيره. وخالفهم فى ذلك الجمهور.

وكعمل أهل المدينة — فقد انفرد به المالكية دون غيرهم. وقد سبق مثاله فى مخالفتهم لحديث خيار المجلس حيث لم يعمل به أهل المدينة.

هذه بإيجاز الأسباب التى يرجع إليها اختلاف الأئمة فى استنباطهم الأحكام من أدلتها . وأثر اختلاف الصحابة فى هذا الخلاف. بالإضافة إلى تفاوتهم فى الإحاطة بالسنة. وقد أثر أيضاً فى خلافاتهم. وسبب التفاوت هو مدى استعدادهم ومبلغ احاطتهم بالأساليب العربية. وأدى إلى اختلاف وجهات النظر بينهم.

ويجب أن نعرف أن الأئمة جميعاً لا يهدفون إلا إلى ردراك الحق. وقد بذلوا فى ذلك جهدهم واستفروا جهدهم. فأتاهم الله وجزأهم عن المسلمين خير الجزاء. ونفعنا بهم ... ووفقنا للسير على طريقهم .

الخاتمة

الخاتمة

بعد استعراضنا لأسباب اختلاف فقهاء الصحابة نستطيع أن نستخلص النتائج الآتية :

١- أن الفقه الإسلامي نشأ عند الصحابة حيث ظهرت وقائع جديدة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم. ولم يظهر حكمها من النصوص فاجتهدوا واستعملوا الرأي وعملوا بالمصلحة وغيرها. وإن كانت لم تعرف هذه الأسس بأسمائها عندهم.

٢- كان القرآن الكريم هو الملجأ الأول للمفتين إذ نزلت بهم مسألة نظروا في كتاب الله تعالى . وكان الصحابة رضى الله عنهم أقدر الناس على فهم القرآن لأنه نزل بلسانهم وقد عرفوا أسباب نزوله، ومع ذلك اختلفوا في فهمه لتفاوت مستوياتهم العلمية أو العقلية^(١).

(١) تاريخ الفقه الإسلامي للشيخ السائس ص ٣٩.

من ذلك أن الصحابة فرحوا حينما نزل قوله سبحانه وتعالى :
«اليوم أكملت لكم دينكم» ^(١) الآية. لظنهم أنها مجرد إخبار
ويشروى بكمال الدين. ولكن أبا بكر بكى لأنه استشعر نعى
الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد كان مصيباً في ذلك إذ
انتقل الرسول بعدها بواحد وثمانين يوماً ^(٢). فأبو بكر فهم من
الآية ما لم يفهمه معظم الصحابة. وهذا يدل على التفاوت بينهم
في الفهم.

٣- أن الصحابة رضوان الله عليهم تفاوتوا في فهم السنة النبوية
الشريفة وخير دليل على ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم
قال : "إن الله خير عبداً بين الدنيا وما عند الله فاختارما عند
الله". فبكى أبو بكر وتعجب الصحابة لبكائه. وذلك لأنه فهم
ما لم يفهمه غيره من أن الرسول يقصد بذلك نفسه وأن اختياره
لما عند الله معناه أنه ميت. ومات الرسول صلى الله عليه وسلم
بعدها بمدة يسيرة.

٤- أن تفاوت الصحابة في الذكاء والعلم كان بسبب أن بعضهم كان

(١) سورة المائدة : آية ٣.

(٢) تاريخ الفقه الإسلامي للشيخ السائس ص ٤٠.

ملازماً للرسول صلى الله عليه وسلم أطول فترة ممكنة في الوقت
الذي كان غيره إما مشغول بالجهاد أو مشغول بعمله من تجارة
وزراعة وغيرهما. فكان يبلغ بعضهم ما لا يبلغه الآخر.

٥- أنهم قاموا بجمع القرآن الكريم في مصحف حتى لا يضيع بموت
الحفظة. ثم نسخ المصحف حتى لا يختلف الناس في القراءة.
ولكنهم امتنعوا عن تدوين السنة في أول الأمر خشية الكذب
على الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى لا ينصرف الناس عن
القرآن إلى السنة. ومن هنا قلت الرواية عندهم ولم يظهر الوضع
في الحديث .

٦- منع عمر الصحابة من مفارقة المدينة ، فلما جاء عثمان أذن
لفقهاء الصحابة بالتفرق في الأمصار فصار كل صحابي مدرسة
في علوم القرآن والسنة والتشريع فنشأت بذلك أول نواة
للمذاهب الفقهية. والتي تميزت بخصائص تكونت من ذكاء
الصحابي الذي سكنها ومدى علمه بالآثار واستخدامه للرأى
واستعداد الصحابة للتلقى عنده. ودرجات الحضارة والثقافة
والمدينة. كل ذلك أثر في الناحية الفقهية.

أهم المصادر

(أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : كتب التفسير :

- ١ - أحكام القرآن لأبى بكر الرازى الجصاص المتوفى ٣٧٠ هـ دار الكتاب العربى بيروت .
- ٢ - أحكام القرآن لأبى بكر العربى والمتوفى ٥٢٢ هـ مطبعة السعادة . مصر .
- ٣ - الجامع لأحكام القرآن . لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبى المتوفى ٦٧١ هـ دار الكتب المصرية .
- ٤ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل فى وجوه التأويل لأبى القاسم محمود ابن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨٩ هـ مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٥ - معجم ألفاظ القرآن الكريم : اعداد لجنة من كبار علماء الدين واللغة . الهيئة العامة للكتاب .

٧- كثرت المسائل وتعددت المصادر حيث كانت عندهم أدلة متوفرة هى القرآن والسنة والإجماع وتيسر الإجماع لأن الصحابة كانوا معروفين محصورين فى صقع واحد خاصة فى عهد عمر . ثم تفرقوا فى عهد عثمان فنشأت أبواب كثيرة ومسائل جديدة فأتسع الفقه وازدهر .

٨- أن المذاهب العامة لم تقم فى عهد الصحابة وكذا عهد التابعين . بل كانت حرية الاجتهاد وسؤال من لا علم له لمن له علم بدون تعصب لرأى معين وبهذه الجهود انتشر الفقه وازدهر وأخذ منه أصحاب المذاهب المختلفة فيما بعد .

هذا هو الفقه وهذه طرق الصحابة فى طريقة الاجتهاد فيه .
والذى ينبغى على المسلمين أن يعملوا بمقتضاه ويبحثوا كثيراً فى كنوره . ويعملوا على نشرها بكل الوسائل حتى نحفظ ديننا ونفهم حقيقة شريعتنا الغراء .

والله الهادى إلى سواء السبيل . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

ثالثا : كتب الحديث :

- ١ - سنن أبي داود . لسليمان بن الأضعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ / مطبعة السعادة .
- ٢ - صحيح الإمام البخارى . لأبى عبد الله محمد ابن اسماعيل البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ هـ . المطبعة الأميرية .
- ٣ - صحيح مسلم للإمام أبى الحسن مسلم بن حجاج بن مسلم المتوفى سنة ٢٦١ هـ . المطبعة الأميرية .

رابعا : أصول الفقه :

- ١ - الإحكام فى أصول الأحكام للإمام ابن حزم الأندلسى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ . مطبعة السعادة .
- ٢ - الإحكام فى أصول الأحكام . للإمام سيف الدين الأمدى المتوفى سنة ٦٣١ هـ . طبع دار المعارف .
- ٣ - المستصفى من علم الأصول . للإمام أبى حامد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . المطبعة الأميرية .

خامسا : كتب الفقه :

- ١ - أعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام شمس الدين محمد ابن أبى بكر المعروف بابن القيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ . المطبعة التجارية .
- ٢ - المغنى لابن قدامة . لأبى محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ . طبعة دار الكتاب العربى ببيروت .
- ٣ - المحلى لابن حزم . للإمام أبى محمد بن على ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ . منير الدمشقى .
- ٤ - الروض النضير . شرح مجموع الفقه الكبير . لشرف الدين الحسين اليمنى الصنعانى المتوفى سنة ١٢٢١ هـ . مطبعة السعاد .

سادسا : مراجع عامة :

- ١ - تذكرة الحفاظ للإمام أبى عبد الله شمس الدين الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .

٢ - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله . للإمام
أبى عمر يوسف بن عبد البر القرطبى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .
دار الفكر . ببيروت .

٣ - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية . للعلامة شمس الدين
أبى عبد الله محمد ابن قيم الجوزية . تعليق محمود عرنوس .
مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة .

٤ - رفع الملام عن الأئمة الأعلام : لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد
ابن عبد الحليم ابن تيمية الناشر . المكتب الإسلامى بدمشق .

٥ - الإنصاف فى أسباب الاختلاف . للإمام أحمد ابن عبد الرحيم
المعروف بشاة ولى الدين الدهلوى المتوفى سنة ١١٦٧ هـ . دار
الثقافة العربية . مصر .

٦ - الفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى . لمحمد بن الحسن
الحجوى النعالبى . الناشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

٧ - نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى . للدكتور على حسن
عبد القادر الناشر . دار الكتب الحديثة . مصر .

٨ - تاريخ الفقه الإسلامى . لفضيلة الشيخ محمد على السائس .
مطبعة صبيح .

٩ - الإسلام عقيدة وشريعة . لفضيلة الشيخ محمود شلتوت . دار
الفكر .

١٠ - محاضرات فى أسباب الاختلاف . لفضيلة الشيخ على
الحفيف . مطبعة الرسالة . وغير ذلك من المصادر التى أشرنا
إليها فى مظانها المختلفة .

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة :
	تمهيد :
٩	كيف نشأ الخلاف بين الصحابة ؟
	المبحث التمهيدي :
١١	مصادر الفقه والإسلامي .
	المبحث الأول :
١٨	مميزات اختلاف الصحابة ؟
٢٣	كيف اجتهد الصحابة ؟
	المبحث الثاني :
٢٧	اختلاف الصحابة في فهم القرآن الكريم
٢٩	أولاً: الاختلاف الذي يرجع إلى الاشتراك في اللفظة المفردة

ثانياً: الاختلاف بسبب تركيب الجمل ٣٥

ثالثاً: الاختلاف الناشئ من تعارض

نصين عامين. ٣٩

المبحث الثالث:

اختلاف الصحابة في فهم السنة المطهرة : ٤٣

١- عدم العلم بالحديث ٤٦

٢- نسيان الحديث ٥١

٣- عدم الثقة في الراوى ٥٣

المبحث الرابع:

- اختلاف الصحابة في رأى ٥٥

- الرأى في اجتهاد الصحابة. ٦٠

- مظاهر الرأى في نظر الصحابة ٦١

- الرأى المدوح ٦١

- ذم الرأى ٦١

- التوفيق بين ذم الرأى والعمل به ٦٢

- الرأى وتفسير النصوص عند الصحابة ٦٣

- الرأى بمعنى القياس ٦٥

- الرأى بمعنى المصلحة ٦٥

المبحث الخامس:

- المصادر التى رجع إليها الصحابة وأثرها

في الفقه ٦٩

- التقليد ٧٣

- التلفيق ٧٥

- حكم التلفيق ٧٥

- أسباب اختلاف الأئمة المجتهدين ٨٠

الخاتمة ١٠٣

أهم مصادر البحث ١٠٧

الفهرس ١١٣

رقم الايداع ١٩٩١/٧٠٠٧
I.S.D.N 977 - 208 - 059 - 7

مطبعة اطلس

imprimerie atlas

LE CAIRE: 11-13 RUE SOUK EL TEWFIKIEH, R.C. 100731, TEL: 747797
القاهرة ١١، شارع سوق التوفيقية من ١١-١٣، ت ٧٤٧٧٩٧

